

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٤٨

الثلاثاء، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة مورموكايتي	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد مانغرال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيي
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد دايفيسن
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمن

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩).

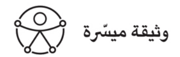
تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2015/303)

1515111 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩).

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2015/303)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هاشم ثاتشي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/303، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): كان الربع الأول من هذا العام هاما بالنسبة لكوسوفو ولمنطقة جنوب شرق أوروبا. وأود أن أبدأ بالثناء على حكومة بريشتينا الجديدة على نهجها الحصيف والحكيم في التصدي للتحديات العديدة الموروثة والجديدة التي تواجهها وعلى خطتها الطموحة للإصلاح.

لقد بلغت بلغراد وبريشتينا مراحل هامة في المسار الأوروبي الخاص بكل منهما. وقدرتهما الواضحة على العمل معا بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك كانت ذات أهمية أساسية في التغلب على ميراث العداء والنزاع. والحقيقة المشجعة أيضا هي أنه، على مدى الأشهر الأخيرة، حدثت زيادة في الاتصالات المباشرة على الصعيد المحلي، جنبا إلى جنب مع الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي على مستوى سياسي أعلى.

كما كان الاجتماعان بين رئيس الوزراء الصربي فوتشيتش ورئيس وزراء كوسوفو الجديد مصطفى، المعقودان في ٩ شباط/فبراير و ٢١ نيسان/أبريل في إطار حوار بروكسل، من المعالم الهامة التي نأمل في أن تؤدي إلى إنجازات ملموسة. وينبغي عدم قبول أي أعذار للمماطلة في تنفيذ الخطوات المتبقية من الاتفاق المبرم في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأعتقد أنه ينبغي ألا تكبل المسائل الأقدم عهدا أصحاب المصلحة وتمنعهم من اغتنام الفرص المتاحة لطرق مواضيع جديدة في هذا الحوار.

وأنا أواصل، جنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين في الميدان، تشجيع الزعماء السياسيين في بلغراد وبريشتينا على التحلي بروح الابتكار وإظهار بعد النظر في تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يخلو الانخراط التقني على مستويات العمل من المساومات الجدلية وأن يركز على تيسير تحقيق نتائج ملموسة تفيد بشكل مباشر حياة الناس.

فيما يتعلق بالعمليات الحيوية للإدماج القضائي، من المشجع أن عمليات تعيين القضاة والمدعين العامين قد بدأت، حيث جرى تقديم عدد من الطلبات للتعيين في هذه الوظائف قبل الموعد النهائي ليوم أمس. وإنني على ثقة بأن هذه العملية

ستستمر بمرونة وحسن النية، لا سيما فيما يتعلق بالمؤهلات التعليمية. وأشيد بمبادرة رئيسي الوزراء فوتشيتش ومصطفى للتواصل مباشرة لحل المسائل الملحة. وينبغي أن يصبح هذا التواصل المباشر، الذي يكمل بشكل مفيد حوارهما المنظم ويساعد على الحفاظ على زخمه، تدريجيا القاعدة، بدلاً من أن يكون حدثا استثنائيا جديرا بأن يحتل عناوين الاخبار.

لكن لا يزال أحد الأحكام الأساسية في اتفاق نيسان/أبريل ٢٠١٣، وهو إنشاء رابطة /جماعة للبلديات ذات الأغلبية الصربية، من دون حل. والأمر يتطلب قيادة ثابتة من كل من بريشتينا وبلغراد ليتسنى إحراز تقدم خلال المناقشات التقنية المقرر عقدها اليوم في بروكسل.

وإذ ندرك تماماً مدى تعقد القضايا والوقت المطلوب لإنشاء رابطة/جمعية عاملة، من الأهمية الحيوية إثبات حسن النية من أجل الحفاظ على الزخم السياسي. وسيظل الدعم القوي بنفس القدر من جانب المجتمع الدولي أساسياً أيضا في هذا الصدد.

وأنتقل إلى التطورات داخل كوسوفو، ففي ٢٣ نيسان/أبريل، أي بعد نحو شهرين، استأنف ممثلو المبادرة المدنية الصربية، وهو منتدى العمل السياسي الرئيسي لصرب كوسوفو، مشاركتهم في حكومة كوسوفو والبرلمان. ومن المشجع أن زعماء صرب كوسوفو ورئيس الوزراء مصطفى وآخرين في حكومته، تمكنوا من تجاوز خلافاتهم والحفاظ على سلامة الائتلاف الحاكم. وبالإضافة إلى ذلك،. عين عضو في المبادرة المدنية الصربية وزيراً لشؤون الطوائف والعودة. وبعد خلافات طال أمدها، وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وافقت كل المجالس البلدية الأربعة في شمال كوسوفو على اعتماد ميزانياتها بما يتماشى مع تشريعات كوسوفو، ما أدى إلى رفع الحظر على الحسابات المصرفية البلدية في ١٥ أيار/مايو.

وأود أن أشير أيضاً إلى التعاون العملي القائم بين رئيسي بلديتي شمال وجنوب ميتروفيتسا، غوران راكيتش وعجيم بحتيري، على التوالي. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، حضر كلاهما الجنازة التي أقيمت في شمال ميتروفيتسا لصبي ألباني في كوسوفو عثر على جثته بعد حوالي ثلاثة أسابيع من اختفائه. وخلال اجتماع في ٢١ أيار/مايو مع وزيري كوسوفو لشؤون الطوائف والعودة وإدارة الحكم المحلي، فضلاً عن ممثلي ألبان كوسوفو عقد في ضاحية كروي إي فيتاكوت/برديايي الدولية، توصل رئيسا البلديتين إلى اتفاق بشأن معالجة المسائل المحتدمة منذ فترة طويلة بشأن العودة والبناء لغرض السكن في تلك المنطقة من خلال فريق عامل مشترك بين الوزارات. وأنا أثني على رئيسي البلديتين لقيادتهما الحكيمة، وأعتقد أن نجاح ذلك النهج الشامل سيكون مثالاً توضيحياً للطريق إلى الأمام بالنسبة للقضايا الأخرى التي لا تزال عالقة في تلك المنطقة وغيرها من المناطق في كوسوفو.

وكان حادث ٢٤ أيار/مايو في بلدية ليبوسافيك/ليبوسافيتش، أمراً مؤسفاً، حيث تكبدت قافلة دورية عادية لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أضراراً مادية، ويتردد أنها تعرضت لإطلاق نيران. وأرجو أن يجري التحقيق في ذلك الحادث المؤسف على وجه السرعة وأن يلقى تعاوناً من المجتمع المحلي.

وثمة مسألة ذات أهمية ملحة تتمثل في استكمال الخطوات اللازمة لإنشاء المحكمة المتخصصة من أجل النظر في القضايا الناشئة عن النتائج التي تتوصل إليها فرقة العمل الخاصة للتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي، وفقاً لأعلى معايير العدالة الدولية. وفي لقاءاتي مع أعضاء المؤسسة السياسية في كوسوفو، شددت على التوقعات الواضحة للمجتمع الدولي، فضلاً عن أولئك الذين ربما كانوا ضحايا جرائم ارتكبت في الماضي، على ألا يكون هناك أي تأخير لا مبرر له في الخطوات المطلوبة من كوسوفو صوب إنشاء المحكمة. وكنت أتمنى أن يكون بإمكاني إبلاغ المجلس اليوم أن الخطوات الدستورية والتشريعية ذات الصلة

قد اكتملت. وبرلمان كوسوفو سيبقي هذه المسألة الملحة قيد نظره، حيث من المقرر مبدئياً أن يتم البت فيها يوم الجمعة. وفي هذا السياق، قمت بحث القادة السياسيين في بريشتينا أيضاً على العمل حثيثاً لتهيئة فهم أوضح لدى العامة بأهمية تلك المسألة بالنسبة لمستقبل كوسوفو. ويسرني أن ألاحظ قبولاً عاماً متزايداً للمحكمة باعتبارها وسيلة للتعامل مع الماضي والتركيز على المستقبل. وفي غضون ذلك، تولى رئيس النيابة، السيد ديفيد شويندِمان مهام منصبه رسمياً في الأسبوع الماضي.

فيما يتعلق بالتقدم المحرز بشأن تحديد مصير الأشخاص المفقودين، لا يزال هناك ما مجموعه ١ ٦٥٣ شخصاً في عداد المفقودين نتيجة للنزاع في كوسوفو. وإحراز تقدم سريع بشأن هذه المسألة ضروري للمساعدة على تضميد جراح النزاع والتخفيف من أحزان أسر الضحايا. وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تواصل دعم وتشجيع التقدم بشأن تلك المسألة، الأمر الذي سيتوقف إلى حد كبير على كشف الأطراف كافة عن مزيد من المعلومات بشأن الأحداث التي أدت إلى الاختفاء على هذا النحو.

ويتواصل انخفاض وتيرة عودة النازحين وإعادة إدماجهم، في حين يؤدي استمرار وقوع الحوادث الأمنية التي تمس العائدين وممتلكاتهم إلى تقويض الجهود الرامية إلى تعزيز العودة والمصالحة والاندماج. والحوادث المتكررة التي وقعت في الأسابيع الأخيرة وخلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي والتي استهدفت العائدين في بلدية كليني/كلينا، في غرب كوسوفو، مدعاة للقلق بشكل خاص. وقد دعوت إلى تكثيف الجهود لتقديم الجناة إلى العدالة، ويسرني أن أبلغ المجلس بوقوع عدد من الاعتقالات. وسنتابع التحقيق، ونتطلع إلى استكمال الإجراءات القانونية الواجبة. وفي نفس الوقت، أرحب بمبادرة إنشاء فريق مشترك بين الوزارات معني بالعودة، برئاسة وزير شؤون الطوائف والعودة، فضلاً عن النشر المؤقت لعدد إضافي من رجال الشرطة في كليني/كلينا.

فيما يتعلق بنشاط البعثة المتصل بحقوق الإنسان، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لإطلاع المجلس على الفريق الاستشاري المعني بحقوق الإنسان التابع للبعثة، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٦ للتحقيق في الشكاوى الفردية من الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان خلال السنوات الأولى من نشر بعثة الأمم المتحدة. وقد تلقى الفريق ٥٢٧ شكوى أغلق ملف ٤٦٤ منها، بينما لا تزال ٦٣ حالة معلقة. ويوصي الفريق باستمرار بالتعويض عن الأضرار المعنوية. غير أن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة تحظر تقديم تعويضات من قبل الأمم المتحدة عن الخسائر غير الاقتصادية الناتجة عن عمليات حفظ السلام. مع ذلك، وفي مناقشاتي مع محاورينا المحليين والدوليين، أدعو إلى إنشاء آلية مناسبة للتعويض عن الأضرار المعنوية، فضلا عن إجراء مزيد من التحقيقات من قبل السلطات القضائية المختصة في الحالات التي لم تحسم.

وبالنسبة للحفاظ على التراث الثقافي والديني، فإن مشروع القانون بشأن التراث الثقافي الذي قدم إلى جمعية كوسوفو مؤخراً قد أثار جدلاً كبيراً. وأنا أرحب بقرار حكومة كوسوفو بسحب مشروع القانون من أجل السماح بإجراء مشاورات أوسع، الأمر الذي سيؤدي إلى اعتماد قانون توافقي في وقت مبكر.

في ٣٠ نيسان/أبريل، اعتمدت المفوضية الأوروبية اقتراحاً لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو. وقد أسهم النهج الدينامي لحكومة كوسوفو في ذلك التطور. وأعرب القادة السياسيون في بريشتينا عن عزمهم على مضاعفة جهودهم حتى يتسنى إحراز مزيد من التقدم في تعزيز سيادة القانون وتحفيز التنمية الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية.

وأود أيضا أن أشير إلى التعاون الإقليمي في إطار منتدى غرب البلقان ٦، الذي تشارك فيه كوسوفو. وبيَّن الاجتماع الذي عقد على مستوى رؤساء الوزراء في بروكسل في ٢١ نيسان/أبريل، إمكانية تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وينبغي أن يستخدم ذلك المنتدى لتيسير الاتفاقات في المستقبل، مثل بناء الطريق السريع نيش - بريشتينا، واستئناف الخدمة على خط السكك الحديدية ميتروفيتسا - بيجي/بك، وإعادة إنشاء خط جوي مباشر بين بريشتينا وبلغراد.

وقد تجلت أيضاً إمكانات قوية للتعاون الإقليمي الفعال في معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية من كوسوفو. وثمة حاجة إلى جهود مماثلة لمعالجة قضايا التطرف العنيف.

وفي ذلك الصدد، فقد أصبحت الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات في كوسوفو، بما في ذلك اعتماد قانون يحظر الانضمام إلى النزاعات المسلحة خارج كوسوفو في آذار/مارس، وإنشاء فرقة عمل حكومية معنية بمكافحة التطرف، ملحوظة بصفة خاصة. وأدت وكالات إنفاذ القانون في كوسوفو وقادة الطوائف الدينية دورا رئيسيا أيضا. ولقد رأينا بالفعل النتائج الملموسة لتلك التدابير، كما حدث مؤخرا بتوجيه الاتهام إلى ٣٢ شخصا بتهم تتعلق بالتطرف العنيف، ومواصلة التحقيق في الحالات الأخرى. إن التطرف شاغل عالمي وليست منطقة غرب البلقان استثناء في ذلك. وإنني على ثقة من أن جهود تقديم المساعدة والتعاون الإقليمي الفعال ستستمر كي يصبح ممكنا الاستجابة لهذا التحدي العابر للحدود الوطنية بصورة كافية.

وأود أن أشاطر أيضا العديد من القادة الإقليميين والأوروبيين الذين أعربوا عن قلقهم العميق إزاء الاشتباكات المسلحة التي حدثت مع الشرطة في كومانوفو بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو. وشملت تلك الاشتباكات العنيفة التي اندلعت عدة أفراد من كوسوفو. ويسرني أن أشير إلى أن الزعماء الإقليميين - بمن في ذلك رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في كوسوفو - قد شجبوا العنف وتوخوا الحرص على عدم تأجيج التوترات. وينبغي إعطاء السلطات المعنية ما يكفي من الوقت لإجراء تحقيق شامل ويتسم بالشفافية في تلك الأحداث.

وأختتم ملاحظاتي بالإعراب عن تقديري العميق لكم، سيدتي الرئيسة، والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على ما قدمتموه من دعم إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس على مشاركتهم المستمرة والبناءة مع كلا الطرفين. ولا تزال تلك المشاركة أساسية في التشجيع على التنفيذ الكامل لاتفاق نيسان/أبريل ٢٠١٣ ولدعم التقدم المحرز في مسائل معقدة أخرى، من قبيل إنشاء المحكمة المختصة. وستواصل البعثة العمل بشكل وثيق مع شركائها المحليين والدوليين لدعم جميع العمليات الهامة وفقا لولايتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): يسرني جدا أن أخاطب مجلس الأمن في هذه المناسبة. وإذ ننظر الآن في آخر تقرير للأمين العام (S/2015/303) عن أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أود أن أعرب لأعضاء المجلس عن امتناني لهم على اهتمامهم المستمر بمسألة كوسوفو وميتوهيا، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجمهورية صربيا. واستنادا إلى تعاوننا البنّاء والمستمر منذ إنشاء الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا، فما زلت أرى أن الجهودالمشتركة التي بذلناها على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ستمكننا من التوصل إلى حل سياسي مستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا.

وعن طريق النهج البنّاء الذي تتبعه، لم تألُ جمهورية صربيا جهدا في الإسهام بشكل ملموس في تحقيق الهدف المتمثل في تحويل غرب البلقان إلى منطقة يسودها السلام الدائم والاستقرار والرخاء. ولا مجال للخلاف على أن تقدما كبيرا قد أحرز في المنطقة بعد الكثير من الاضطرابات التي شهدتها، فيما يتعلق ببناء السلام والديمقراطية وفي مجال التعاون الإقليمي والتكامل الأوروبي على حد سواء. واتفق مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، التي قالت في البيان الذي أدلت به أمام هذه الهيئة في الجلسة المعقودة لمناقشة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ٩ آذار/مارس "إن منطقة البلقان توفر لنا جميعا، اليوم، الأسباب التي تدفعنا إلى التفاؤل والاعتزاز" (S/PV.7402 صفحة ٨). ومع ذلك فإن الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في زفورنيك، البوسنة والهرسك، وفي كومانوفو، مقدونيا، تمثّل دليلا واضحا على هشاشة الاستقرار في المنطقة. وبالتالي، ينبغي أن نستثمر جميعا – في المنطقة، فضلا عن الجهات المعنية الدولية – المزيد من الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار.

وتدل تلك الأحداث على ما قلته مرارا وتكرارا في هذا المجلس عن أن وجود بعثة الأمم المتحدة غير المنقوص أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار ولتهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى حل دائم ومستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا. ويعرب بلدي عن تقديره العميق للموقف الحيادي الذي تتخذه البعثة في مشاركتها الرامية إلى وضع الشروط المسبقة لتوفير الحياة السلمية المشتركة وتوفير الأمن لجميع سكان المقاطعة الجنوبية، فضلا عن احترام حقوق الإنسان. وعليه، نتوقع أن تواصل البعثة الوفاء بولايتها في الفترة المقبلة انطلاقا من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولا سيما في المجالات الهامة بالنسبة للصرب وغيرهم من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، وهي تمثّل شرطا لازما لبقائهم وتمتعهم بالحياة العادية.

ونعرب عن تقديرنا لإسهامات المنظمات الدولية الأخرى التي تشكّل جزءا من الوجود الأمني المدني الدولي في كوسوفو وميتوهيا من خلال بعثاتها تحت رعاية الأمم المتحدة. وتشمل هذه المنظمات: قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا بشكل خاص للجهود التي يبذلها السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، في رصد تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة وتنسيق الوجود الدولي المدني والأمني. وندرك تماما التحديات التي يواجهها.

لقد أشير في التقرير المعروض علينا بوجه خاص إلى تشكيل الحكومة في بريشتينا، ومواصلة الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا بوصفهما تطورين سياسيين رئيسيين. وتلتزم حكومة جمهورية صربيا التزاما كاملا بالحوار الذي أُجري بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وتتوقع أن يؤدي استئنافه إلى وضع أساس راسخ لتنفيذ الاتفاقات المبرمة بالفعل. ويتمثل جوهر عملية تطبيع العلاقات في التوصل المتبادل إلى حلول مناسبة للمسائل التي ما تزال تشكّل عبئا على حياة سكان كوسوفو وميتوهيا وتحول دون الحصول على حقوقهم الأساسية. ولا يمكن بلوغ ذلك الهدف إلا عبر حوار يستند إلى فهم حقيقي لاحتياجات ومصالح الطرف الآخر، فضلا عن الاستعداد للتوافق على أن يكون ذلك واضحا من خلال الممارسة العملية. ويسرني في ذلك السياق، أن أنوه إلى أن التقرير يشير أيضا إلى عملية الاتصال المباشر التي بدأها رئيس وزراء صربيا، ألكسندر فوتشيتش، مع السيد مصطفى. وتوشك صربيا على إجراء حوار مفتوح مع بريشتينا، وتعتزم إيجاد حلول عملية تمكّن جميع سكان كوسوفو وميتوهيا من التمتع بحياة عادية في إطار عملية أوسع لتكامل المنطقة مع أوروبا. ولا ريب أن مشاركة الصرب في الحياة السياسية في كوسوفو وميتوهيا ستستهم في تحقيق تلك الغاية.

ولا تزال حكومة جمهورية صربيا تفي بكل إخلاص وثبات وفي الوقت المناسب بجميع الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات، المبرم في بروكسل في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويسرني أن التقرير الحالي يسلّم بأهمية إنشاء جماعة البلديات الصربية، وهي مسألة أساسية بالنسبة لجمهورية صربيا في سياق الاستمرار في تنفيذ اتفاق بروكسل على نحو مباشر. وأود أن أشير إلى أن المسائل الرئيسية بالنسبة لجمهورية صربيا أثناء المضي قدما في الحوار مع بريشتينا،لا تزال تتمثل في عودة الأشخاص المشردين داخليا واسترداد ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وغيرها من المسائل المتعلقة بالملكية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد أن حكومة جمهورية صربيا قد اتخذت موقفا بنّاء إزاء مشاركة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو وميتوهيا في عمل المحافل الإقليمية. والتزاما من جانبها بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن التمثيل والتعاون الإقليميين، وافقت جمهورية صربيا على مشاركة بريشتينا في مجلس التعاون الإقليمي وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، فضلا عن أنشطة المبادرة الإقليمية الخاصة بالهجرة واللجوء واللاجئين.

ولم يغير ذلك الإقرار من موقف جمهورية صربيا بشأن مركز كوسوفو وميتوهيا، ولم يثنها عن آرائها. ومع ذلك، هناك محاولات ترمي إلى إشراك ممثلين لبريشتينا في أعمال المنظمات الدولية خارج ذلك الاتفاق. وهي محاولات غير مقبولة بالنسبة لجمهورية صربيا ولا تساعد على الإطلاق في الحفاظ على مناخ إيجابي يسهم في استمرار الحوار. وعند تناول هذه المسائل – إن حدث ذلك – فإنها ينبغي أن تُناقش في إطار الحوار. وعلى الرغم من ذلك، فإننا لا نزال نرى في هذا الصدد أن فتح ملف هذه المسائل في هذا الوقت ليس في صالح أي من بلغراد أو بريشتينا، أو حتى شركائنا الدوليين الذين نشاطرهم مصلحة في تحقيق الاستقرار في غرب البلقان.

وترحب صربيا بالعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثات المنظمات الأخرى الموجودة في كوسوفو وميتوهيا بشأن رصد حالة الطوائف غير ذات الأغلبية في المقاطعة. وتعلق حكومة جمهورية صربيا أهمية كبيرة على إيجاد حل مناسب لمسألة المشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا. فتهيئة الظروف المواتية لعودتهم تمثل العامل الرئيسي في عملية المصالحة. ومما يؤسف له أنه حتى بعد مرور ١٦ عاما على انتهاء التزاع،لا تتوفر الظروف من أجل استدامة عودة المشردين داخليا إلى كوسوفو وميتوهيا، ومَرد ذلك في المقام الأول إلى عدم اهتمام مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا بهذه المسألة. وترد إشارة إلى هذه الحقيقة المحزنة أيضا في التقارير الدورية التي يقدمها الأمين العام عن أعمال بعثة الأمم المتحدة وفي تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، لم تتحقق العودة المستدامة سوى لنسبة ١,٩ في المائة من بين ٢٢٠ ٠٠٠ شخص غادروا كوسوفو وميتوهيا في عام ١٩٩٩، ولا يزال هناك حوالي ٢٠٤ ٠٠٠ شخص مشردين في صربيا. وتؤكد أحدث بيانات مفوضية حقوق الإنسان الواردة في التقرير الحالي اتجاه التراجع، حيث تفيد الأنباء بعودة ١٤ شخصا فقط إلى كوسوفو وميتوهيا في الأشهر الأربعة الأخيرة. وهي في الواقع إحصاءات عقيمة. وللتوصل إلى حلول دائمة، ينبغي التغلب على العقبات الرئيسية أمام العودة المستدامة والحرة وينبغي ضمان تنفيذ إطار قانوني متسق للعودة على نحو كامل، بما في ذلك حماية حقوق الملكية والأمن، وينبغي القضاء على إعاقة عمليات العودة مع الاحترام الكامل لمبدأ مسؤولية الجهات الفاعلة الدولية والمحلية المشاركة في العملية.

وإنها لمناسبة كي أشير مرة أخرى إلى تصدر صربيا لقائمة البلدان الأوروبية من حيث عدد المشردين داخليا الذين طال تشردهم. وفي ذلك السياق، أدعو الأمم المتحدة والممثلين الآخرين للإدارة الدولية في كوسوفو وميتوهيا إلى مساعدتنا للتغلب على المشاكل التي تحول دون عودة المشردين داخليا وتجعل حالة العائدين أكثر صعوبة من أي وقت مضى، ولا سيما نتيجة وقوع حوادث على نحو أكثر تواترا بصورة مطردة. ومن المؤكد أن انعدام الأمن الشخصي يمثل أحد العوامل المساهمة في إبطاء عودة المشردين داخليا، كما يتجسد في استمرار الهجمات على الصرب وممتلكاتهم والتي يؤدي إلى تفاقمها مناخ الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصرب. وتقع هذه الهجمات على نطاق واسع، وقد حدث أحدها أثناء زيارة الصرب من دياكوفيتسا – الذين عاش ١٢٠٠٠ منهم في البلدة قبل عام ١٩٩٩ – في عيد الميلاد للكنيسة بمناسبة عيد تقديم القديسة العذراء مريم إلى الهيكل. وبعدم تمكن المشردين من الصرب من زيارة أماكن العبادة بحرية وأمان والاحتفال بالأعياد الدينية بطريقة كريمة، أظهر ذلك الهجوم مرة أخرى حالة التعصب وعدم قبول طائفة الأغلبية للصرب ووفر أدلة كثيرة على أن الدعوات التي تطلقها مؤسسات كوسوفو من أجل عودة المشردين من الصرب إنما هي خداع وأن القدرات اللازمة لضمان السلامة والأمن للجميع في كوسوفو وميتوهيا، ولا سيما على الصعيد المحلي، منعدمة. وبموجب قانون مكافحة التمييز وغيره من القواعد والأنظمة السارية في كوسوفو وميتوهيا في هذا المجال، فإن عرقلة الوصول إلى أماكن العبادة ومنع الشعائر الدينية بهدف المحافظة على الهوية تمثل انتهاكات للقانون. وتتطلب هذه المشكلة التزاما متفانيا إذا أردنا التغلب على الحالة الراهنة. وهذا الالتزام من شأنه أن يظهر أيضا النوايا الحسنة والجادة لدى جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة ويفي بغرض تطبيع العلاقات، مما يجعل الحياة معا ممكنة مع احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا.

والانخفاض في عدد الحوادث التي يُحتمل أن تكون ذات دوافع عرقية مشار إليه في التقرير المعروض علينا، تماما كما يشير التقرير إلى الزيادة في عدد الحوادث التي تستهدف الممتلكات غير المأهولة المملوكة لطوائف من غير الأغلبية والمواقع الدينية والثقافية. وهذه المقارنات غير لائقة حيثلا يمكننا غض الطرف عن أي هجوم على أفراد من الطوائف الأخرى. وتشكل هذه الحوادث دليلا بليغا على أن هناك الكثير من العمل الجاد والحقيقي لا يزال ينبغي القيام به لتحقيق المصالحة ومعالجة هذه المشكلة على النحو الملائم، وأنه ينبغي الاحتفاظ بالسجلات اللازمة المتعلقة بها ومحاكمة مرتكبيها.

وبالتأكيد، ستساعد تهيئة الظروف للصرب وغير الألبان الآخرين للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية وحقوقهم بوصفهم سكانا من غير الأغلبية في المقاطعة دون تمييز على تحسين المناخ العام من أجل عودة المشردين داخليا. ونأسف لأنه جرى إغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بريشتينا مؤخرا – بحجة القيود المالية – دون التشاور مع جمهورية صربيا وهو، على أقل تقدير، إجراء لا تبرره حالة حقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا.

وفي نيسان/أبريل الماضي، قدمت جمهورية صربيا تقريرا عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب، أشارت فيه إلى أنها لم تستطع تقديم تقرير عن تنفيذ الاتفاقية في جزء من إقليمها الواقع تحت الإدارة الدولية. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا لجنة مناهضة التعذيب بطلب معلومات من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عن تنفيذ الاتفاقية في كوسوفو وميتوهيا.

وندين أي عمل من أعمال تدنيس المواقع الدينية بلا استثناء، أيا كانت الديانة. وفي هذا الصدد، فإن سبب قلقنا العميق ليس تدنيس معالم ثقافية ذات شهرة عالمية مثل دير فيسوكي ديتشاني فحسب، ولكن أيضا أنه جرى تدنيس

جدرانه بكتابات تمجد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام و ”الخلافة المستقبلية“ في وقت يبذل فيه المجتمع الدولي جهودا هائلة لقمع هذه الآفة باعتبارها أكبر تهديد للسلام والاستقرار في العالم.

وكما فعلت في آخر مرة خاطبت فيها المجلس (انظر S/PV.7377)، فإنني أحذر وأعرب عن القلق إزاء استمرار تدنيس الكنائس والأديرة الصربية وأنه في كانون الثاني/يناير الماضي تم نقش شعارات ”جيش تحرير كوسوفو“ على جدران الكنيسة الأرثوذكسية في ليبليان وعلى السور الخارجي لكنيسة دياكوفيتسا على الرغم من الأمن الذي توفره قوة شرطة كوسوفو. وأود الإشارة إلى أن هذه الأفعال لا تشكل تهديدا وإهانة موجهة إلى الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وكهنتها فحسب، ولكنها تمثل أيضا وسيلة لتخويف السكان الأرثوذكس المتبقيين في المقاطعة، والذين يشكل الصرب أغلبهم.

وأغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لحماية التراث الثقافي والديني الصربي في كوسوفو وميتوهيا. فالهجمات على هذه الأماكن هي بمثابة هجمات على هوية الصرب، وتؤثر تأثيرا مباشرا على شعورهم بالأمن والقبول في المجتمع المحلي. كما أنها تشكك في التزام السلطات المختصة في المقاطعة بحماية التراث الثقافي والديني الصربي وحفظه. وفي نفس الوقت، فإننا نشهد العملية الموازية لتشويه الحقائق التاريخية وذلك بهدف تهميش وجود الصرب وصربيا ومحوه من تاريخ كوسوفو وميتوهيا.

وفي سياق مكافحة التهديدات الإرهابية وتصاعد التطرف العنيف على الصعيد العالمي، اكتسبت الحاجة إلى تحقيق مزيد من الأمن بعدا إضافيا.

وقد اتخذت جمهورية صربيا، باعتبارها من بين مقدمي القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، جميع الخطوات اللازمة لوقف تمويل وتنظيم الأعمال الإرهابية، اللذين باتا ظاهرة أكثر تواترا تتصل بتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب لينضموا إلى تنظيمات إرهابية مسلحة في الشرق الأوسط، مثل تنظيم ”الدولة الإسلامية“. وستواصل صربيا التصرف بحزم في مجال قمع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونتوقع من البعثات الدولية في كوسوفو وميتوهيا ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة المحلية الإسهام في إطار صلاحياتها في كفاحنا المشترك، الذي يكتسي أهمية عالمية.

وفي سياق الأولوية التي توليها حكومة جمهورية صربيا لحل مشاكل الملكية في كوسوفو وميتوهيا، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى عمليات الخصخصة الجارية على يد وكالة الخصخصة في كوسوفو، والتي تتعارض مع اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى تعارض العملية مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، نظراً لعدم إنشاء وكالة الخصخصة في كوسوفو وفقاً للقوانين المعمول بها في كوسوفو وميتوهيا بموجب القرار. ومن الجلي بشكل خاص التوجه نحو خصخصة الشركات العامة وتلك المملوكة اجتماعياً في المجتمعات المحلية ذات الأغلبية الصربية. وتباع تلك الشركات لأشخاص من الجنسية الألبانية. وليس موضوع المنازعة هو جنسية الأشخاص الساعين إلى حيازة الشركات؛ بل التدابير غير المشروعة التي تُتخذ بدافع تدمير الموارد الاقتصادية للمجتمعات الصربية.

وأغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أهمية التصدي بشكل مناسب لمسألة ملكية مجمع تريبكا، المشار إليها في تقرير الأمين العام. وأي حل آخر للمسألة غير الحل الذي سيتحقق عن طريق حوار بروكسل، سيكون أمراً غير مقبول لصربيا. وأنا مقتنع بأننا ندرك جميعاً أهمية احترام حقوق الملكية، بغض النظر عن كون الملكية عامة أو خاصة. وفي هذا السياق،

من الضروري التأكد من أن تعود جميع الأنشطة المضطلع بها في كوسوفو وميتوهيا المتعلقة بالخصخصة إلى الإطار القانوني السليم، ولا سيما أن لهذه الأنشطة بالضرورة دلالات عرقية في المقاطعة، وهو أمر غير مقبول في العالم الديمقراطي. وأذكر بأن حماية ملكية الكيانات الاقتصادية وتعليق الخصخصة في المجتمعات الصربية بندان هامان في اتفاق الائتلاف الذي دخل على أساسه ممثلو المجتمع الصربي في حكومة بريشتينا. وجرى التأكيد مجدداً على الاتفاق في الاجتماع الذي عقد في بروكسل في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

ولا يمكن التأكيد بما يكفي على أهمية مواصلة الرصد والتقييم لعمل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والقضاء ووكالات أخرى، واستعدادها لتولي السلطات التنفيذية التي تمارسها الآن بعثة الاتحاد الأوروبي، على النحو المنصوص عليه في قرار حزيران/يونيه ٢٠١٤ القاضي بتمديد ولايتها وإعادة تشكيلها. وقد أشارت صربيا في العديد من المناسبات إلى الحاجة إلى قيام البعثات الحالية ذات الصلة في كوسوفو وميتوهيا بالرصد المستمر وإنشاء معايير لأهداف تقييم عمل مؤسسات المقاطعات تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد أشارت المفوضية الأوروبية في تقريرها عن التقدم المحرز في كوسوفو في عام ٢٠١٤ إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به فيما يتعلق بالأداء والمسؤولية للسلطة القضائية للمقاطعات. وأشار التقرير أيضاً إلى الحاجة إلى نتائج ملموسة في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد برهنت الحالة الراهنة في المقاطعة صحة تقديرنا بعدم الوفاء بالشروط لنقل الاختصاصات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ولا يقلل تخويل تلك الصلاحيات لبعثة الاتحاد الأوروبي من سلطات الممثل الخاص للأمين العام ومسؤوليته. وأتوقع أن تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي، في حدود ولايتها، تنفيذ اختصاصاتها التنفيذية في مجال سيادة القانون، من أجل إجراء تقييم حقيقي للحالة في كوسوفو وميتوهيا في هذا الصدد.

إن صربيا ملتزمة بعملية المصالحة. ونعتبرها وسيلة هامة لمواجهة ماضينا، وفي ذلك السياق، تحديد مصير الأشخاص المفقودين. وهذا أمر مهم، أولاً وقبل كل شيء من أجل أسر هؤلاء الأشخاص وكإسهام في عملية المصالحة بين مختلف الأعراق في الإقليم. ومن أجل التثبّت من مصير الأشخاص المفقودين، تتعاون أفرقة خبرائنا مع بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع الجهات المختصة في كوسوفو وميتوهيا. ولا تكتمل عملية المصالحة من دون مقاضاة الأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو المسؤولين عن اضطهاد الصرب والغجر وغير الألبان، فضلاً عن معارضيهم السياسيين من بين ألبان كوسوفو وميتوهيا. ونتوقع أن تنشأ الظروف اللازمة لمحاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ونعلق أهمية خاصة على محاكمة القضايا الناشئة عن النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن المعاملة اللاإنسانية للناس والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. ونتوقع اتخاذ القرار المتعلق بإنشاء المحكمة المتخصصة في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أبرز مرة أخرى أن السعي إلى التوصل إلى حل دائم ومستدام لكوسوفو وميتوهيا أولوية وطنية لصربيا. ولا يمكن التوصل إلى هذا الحل إلا من خلال المفاوضات والحوار مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا ومع الاحترام الكامل للمصالح المشروعة للألبان والصرب وغيرهم من سكان في كوسوفو وميتوهيا، على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب أن يصب الحل لمسألة كوسوفو وميتوهيا في مصلحة مواطنينا، الذين ينبغي تمكينهم من العيش في ظروف طبيعية، تماماً كما يجب ضمان حياة آمنة معاً لجميع الطوائف.

وفي إطار التوصل إلى حل، يجب علينا تحقيق المصالحة المتبادلة. وسيساعد على ذلك بالتأكيد اعتماد المعايير والقيم الأوروبية التي بدأناها في رحلة لمنطقتنا بأسرها إلى التكامل الأوروبي. ونعتقد أن الالتزام بالاندماج الأوروبي هو القوة الدافعة الرئيسية وراء تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ونتوقع أن يواصل الاتحاد الأوروبي مشاركته النشطة في تسهيل حوارنا مع بريشتينا. وستواصل حكومة جمهورية صربيا بكل تأكيد مشاركتها النشطة في تنفيذ اتفاق بروكسل لصالح السلام والتقدم الاقتصادي والمصالحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ثاتشي.

السيد ثاتشي (تكلم بالألبانية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): يقدّر المواطنون في جمهورية كوسوفو عميق التقدير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن في كوسوفو، التي كانت من بين أنجح بعثات الأمم المتحدة. وفيما تبدأ الأمم المتحدة إحياء الذكرى السنوية السبعين لتأسيسها، فهي تدرك ذلك النجاح في كوسوفو. وفي التسعينيات من القرن العشرين، كانت الأمم المتحدة تشارك بشكل مكثف في كوسوفو وأدانت القمع الذي مارسه نظام سلوبودان ميلوسيفيتش. وقد أنشأت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل إنهاء جميع التدابير غير القانونية والاضطهاد الذي قام به صرب كوسوفو من أجل إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة للكوسوفيين. وأعلنا استقلالنا، الذي اعترفت به معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وقد ساعدتنا بعثة الأمم المتحدة بالتأكيد على تحويل جميع مؤسسات حكومة كوسوفو.

وعلى الرغم من أن البعثة لا تزال في كوسوفو بسبب عدم وجود توافق في الآراء داخل المجلس، نعتقد أن تقرير الأمين العام (S/2015/303) خلال السنة الخامسة عشرة من وجود بعثة الأمم المتحدة يدل على نجاح الديمقراطية وانتصارها في ذلك البلد الأوروبي. واليوم، انخفض العنف في كوسوفو بنسبة ٩٠ في المائة، وباتت العاصمة، وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، من أكثر المدن أمناً في أوروبا والمنطقة.

وبشأن التطورات السياسية في كوسوفو، اسمحوا لي بأن أقول إن الحكومة الجديدة، التي أنشأها تحالف واسع النطاق والتي تشمل الحزبين السياسيين الرئيسيين وجميع أحزاب الأقلية، حققت بداية مشجعة في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية. أجرينا العام الماضي انتخابات لأجل إنشاء هذا التحالف وأثبتنا أن مؤسسات كوسوفو المستقلة، مثل المحكمة الدستورية والرئاسة، تحظى باحترام كبير من جانب جميع الفصائل السياسية، وأن العمليات الديمقراطية تحترم من قبل الجميع.

ولقد اعتمدنا برنامجا اقتصاديا في بداية الأمر. ففي الأشهر الخمسة الأولى، حصلنا على شركتين كبيرتين من شركات الاستثمار، بما في ذلك اتحاد شركات فرنسية وقّع عقدا بقيمة ٤٠٠ مليون يورو لإنشاء مركز رئيسي في بريزوفيكا. وسوف يُبنى المركز في منطقة يسكنها الصرب والألبان، ويهيّئ ٤٠٠٠ وظيفة جديدة، ويعزز التكامل بين مكونات كوسوفو، ويساعد على تطوير هذا الجزء الفقير من كوسوفو.

وأبرمنا أيضا اتفاقا مع البنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي بغية تحديد الاستثمارات في مجال الطاقة. وقد اختيرت شركة أمريكية لاستثمار قرابة بليون دولار، وهو استثمار ينطوي أيضا على دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتمثل هذه العقود حوالى ٢٥ في المائة من جميع الاستثمارات في كوسوفو. ونحن زدنا الاستثمارات إلى ٦٠ مليون دولار، وحصلنا على مستثمرين آخرين. ونتوقع تحقيق زيادة في التنمية الاقتصادية نسبتها ٣ في المائة؛ وهذا أعلى معدل للتنمية الاقتصادية تحقق منذ الاستقلال في أوروبا طوال السنوات السبع الماضية.

ويتعين علينا الآن أن نركّز على تهيئة فرص عمل جديدة، وهي الأولوية الأولى لأبناء كوسوفو. وبهذه الأعمال نبرر في الأساس وجودنا أمام الشعب. وكانت لدينا أزمة سياسية في العام الماضي؛ ففي الأشهر الثلاثة الماضية، حدث تدفق للمهاجرين من كوسوفو إلى بلدان أوروبية أخرى، بغية الحصول على اللجوء فيها تحقيقا لحياة أفضل.

ولقد شعرنا ببالغ الاستياء من جارتنا صربيا التي فتحت حدودها مع هنغاريا في الشهرين الماضيين. وهناك قدر كبير من لقطات الفيديو في وسائل الإعلام تبين أن الشرطة الصربية تلقّت رشاوى من أجل المساعدة على هذه الهجرة غير الشرعية. وفي أعقاب قيامنا بحملة استقصائية، استطعنا تحديد بعض الذين يعمدون إلى تهريب المهاجرين. فاتخذت ألمانيا والنمسا وهنغاريا عددا من التدابير، وكنا بالتالي قادرين على خفض معدل الهجرة بنسبة ٩٥ في المائة في غضون شهر واحد، الأمر الذي دفع المفوضية الأوروبية إلى الإشادة بنا.

ونحن ننتظر الآن أن يحرر الاتحاد الأوروبي نظام التأشيرات في كوسوفو، وهي آخر بلد في منطقة البلقان تتطلب تأشيرة شنغن. فحرية التنقل تشكل أحد العوامل الرئيسية التي تزيد أبناء كوسوفو إحباطا. وواجهت حكومة كوسوفو خلال سنتها الأولى أزمة سياسية بعد عزل الوزير الصربي. أمّا الآن فعادت الأحزاب الصربية إلى البرلمان، ونحن نعمل إلى جانب الحكومة لتطوير كوسوفو.

وبعد التوصل إلى اتفاق في بروكسل، وبعد مقاطعة دامت ١٥ سنة، يشارك صرب الشمال اليوم في جميع مؤسسات كوسوفو؛ وهذه نتيجة ممتازة لعملنا المشترك.

وفي الوقت نفسه، أجرينا حوارا رفيع المستوى بين كوسوفو وصربيا، وتوصلنا إلى اتفاق بهدف إغلاق جميع الهياكل غير القانونية القائمة ضمن نظام العدالة في كوسوفو، وإدماج القضاة والمدعين العامين والمحامين في نظام العدالة في كوسوفو. ففي كل اتفاق، وفي كل خطوة من خطوات الحوار، تمكّنا من تطبيع الحوار بين كوسوفو وصربيا. ويتمثل هدف كلتا الحكومتين وشركائنا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في أن يصبح كلا البلدين – كوسوفو وصربيا – عضوين في الاتحاد الأوروبي، دون مواجهة أي عقبات في هذا الصدد.

ونود من صربيا أن توقف دعايتها الهدامة، التي لا تعمل إلاّ على عرقلة الحوار. والتقيت القيادة الصربية في ٤٠ مناسبة تقريبا، وأريد أن أصدّق أن وقت الدعاية العنصرية قد ولّى حقا. وهذا الحوار المستمر يتضمن اجتماعا مع السيد فوتشيتش والسيد مصطفى. وينبغي أن نتكلم واحدنا مع الآخر بصراحة كجيران طيبين.

وقبل بضعة أسابيع نظّمت كوسوفو مؤتمرا ضم ستة بلدان لمناقشة البنية التحتية في المنطقة. وأحد المشاريع التي تمت الموافقة عليها وسوف يمولها الاتحاد الأوروبي هو إنشاء طريق رئيسية جديدة تربط كوسوفو مع صربيا، حيث ينبغي أن تشجع التعاون الإقليمي وتعززه.

وتكرّس كوسوفو نفسها للمشاركة في التبادلات الشبابية. فينبغي لصربيا وكوسوفو أن تمكّنا الشباب فيهما من تبادل الزيارات بين هذين البلدين، كما فعلت ألمانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن المهم أن نتكلم اليوم عن حسن الجوار، لأن كوسوفو أصبحت بلدا أشد قوة يكرس نفسه للسير على المسار الأوروبي. وقد حصلت معنا بعض الحوادث المؤسفة في المنطقة حيث يمكنها أن تقوض الأمن الإقليمي. فبعد تفاقم الأزمة السياسية في سكوبي، وقع حادث أدى إلى مصرع أفراد من الشرطة والرجال المسلحين. وبعض الشبان الذين اعتقلوا كانوا من كوسوفو. وأود هنا أن أكون واضحا، كما كنا طوال الوقت. إن حكومة كوسوفو تدين بشدة أعمال

العنف في مقدونيا، وهي أعمال مدمرة وتخريبية جدا، وينبغي اتخاذ كل خطوة من خلال الحوار والوسائل المؤسسية. ونحن لن ندعم أي محاولة لزعزعة الاستقرار في المنطقة. مقدونيا هي شريكة وحليفة لكوسوفو على طريق التكامل الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وإننا نؤيد بشدة اتفاق أوهريد بوصفه الحل الوحيد لأبناء مقدونيا.

ولقد استمعنا إلى الاتهامات المتعلقة بألبانيا الكبرى، ومفادها أن كوسوفو تعمل في هذا الاتجاه، ولكن هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة. نحن نعتقد أننا نحتاج إلى قدر أكبر من الديمقراطية في مقدونيا وإلى التنفيذ الكامل لاتفاق أوهريد، كضمانة للاستقرار وحسن سير العمل في مقدونيا المتعددة الأعراق، وتطبيق منظورها الأوروبي – الأطلسي.

إن كوسوفو تريد إجراء تحقيق دولي مستقل تجاه ما حدث في كومانوفو. والكلام عن ألبانيا الكبرى يتردد في بلغراد أكثر مما يتردد هنا في بريشتينا، للأسف. نحن انتصرنا في الحرب ضد نظام ميلوسيفيتش، ونلنا استقلالنا أيضا بناء على خطة أهتيساري. كذلك سننتصر في معركة الاندماج مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ويود أولئك الذين يناهضون منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي أن يلفّوا منطقة البلقان بالغموض وانعدام الأمن، ولكننا لن نسمح لهم بذلك ضد منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، كائنا من كانوا، ولن نسمح لهم بتقويض نجاح منطقة البلقان بعدما نالت كوسوفو استقلالها.

وعمدنا إلى توقيع اتفاق على ترسيم الحدود مع مقدونيا، وسوف تنهي كوسوفو في غضون بضعة أسابيع ترسيم الحدود مع الجبل الأسود أيضا. ونحن البلد الوحيد الذي رسّم حدوده بوضوح مع معظم جيراننا دون استخدام أي نوع من أنواع العنف أو اللجوء إلى محاكم العدل الدولية. وهذا يثبت أن أحدا لا يتكلم في كوسوفو عن تغيير الحدود. وإننا نتجه نحو بروكسل، حيث لا مدلول للحدود هناك. ونحن نعمل على إيجاد منطقة بلقان جديدة وأوروبا جديدة.

واسمحوا لي أن أتكلم عن بعض التطورات الإيجابية في كوسوفو. لقد اعتمدنا قانونا يمنع مواطنينا من المشاركة في الحروب الخارجية، وعدد أبناء كوسوفو في سوريا انخفض بنسبة ٥٠ في المائة. وقمنا بإلقاء القبض على حوالى ١٠٠ شخص كانوا يشاركون في هذه الحرب، وقد يُحكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى ١٥ عاما بناء على هذا القانون الجديد.

وتشارك الحكومة في التحالف لمكافحة تنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“، وقد اقترحنا بعض الخطوات المحددة لتعزيز ذلك التحالف. واجتمعنا هذا الأسبوع مع ١٥٠ ضيفاً لمناقشة أساليب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة التطرف العنيف. ونحن ممتنُّون للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على دعم هذا المشروع، الذي حظي بمشاركة كوسوفو بأسرها وجميع الأديان.

واستناداً إلى دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة ”المجلس البريطاني“، يود ٩٠ في المائة من الكوسوفيين المشاركة في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي أو أن يصبحوا أعضاء فيهما. وقد كانت لدينا في الأسبوع الماضي مسيرة قام بها أعضاء جماعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وكوسوفو هي أحد البلدان القليلة في جنوب شرق أوروبا التي تتمتع فيها هذه الجماعة بحماية دستورية.

ومن المهم تقديم إحاطة إعلامية عن مسألة هامة أخرى كان قد تناولها مجلس الأمن، تتعلق بأسر الضحايا في كوسوفو. لقد دأبنا على عملية إنشاء دوائر خاصة ضمن النظام القضائي في كوسوفو، المرتبط إلى حدٍّ كبير باتهامات المدَّعي العام ويليامسن، بالاستناد إلى اتهامات ديك مارتي. ونحن نعتقد أنَّ معظم تلك الاتهامات لا أساس لها. ولكن لكي نوضح

تاريخ الحرب والقضايا الفردية، فإننا سننشئ تلك المؤسسة الدولية المستقلة. وقد قررت المحكمة الدستورية في كوسوفو أن الدستور يسمح بإنشاء مثل تلك المحكمة في بلد ثالث. وعملاً بالدستور، سيصوِّت برلمان كوسوفو في ٢٩ أيار/مايو على إنشاء محكمة الدوائر الخاصة.

لقد مات نحو ٠٠٠ ١٣ شخص في التراع الأخير؛ وهناك نحو ٦٠٠ ١ شخص لا يزالون مفقودين. ومعظمهم ألبانيون، ولكن بينهم أيضاً صربيون وأقليات أخرى. وهذا عدد مأساوي، لكنه أصغر بِ ١٥٠ مرة من عدد الضحايا في سوريا أو العراق. وإننا ممتنُّون للمجتمع الدولي على توفير الوسائل لمواصلة التحقيق في اتهامات ديك مارتي. وهذه هي المرة الخامسة التي يجري فيها التحقيق مع أفراد في جيش تحرير كوسوفو بموازاة الأحكام الصادرة عن محاكم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومُحاكمات محكمة لاهاي، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والمحاكم المحلية.

إنَّ البعض في هذه القاعة، فضلاً عن الناس في كوسوفو، يسألونني لماذا ينبغي لنا أن نُهدِر ٣٠٠ مليون يورو للتحقيق في تلك الجرائم المزعومة. ومن الحيوي توضيح تاريخ حرب كوسوفو، التي كانت آنذاك مدعومة من قِبَل العالم التقدمي. وإنني شخصياً لن أسمح أبداً بأن تُستخدَم تلك الدوائر الخاصة المنشأة بسبب الشكوك الواردة في تقرير ديك مارتي لإعادة كتابة تاريخنا. لذا، فإنَّ استخدام هذه الأداة لتغيير التاريخ الذي أوجدته حكومة صربيا السابقة هو مضيعة للوقت. وما من أحد في البلقان سينسى الرعب الذي أوجده نظام سلوبودان ميلوسيفيتش. ولن ينسى أحد في البلقان الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا. ولن ينسى أحد الأحكام الصادرة ضد القيادة الصربية عن محكمة لاهاي، التي وجدت دليلاً واضحاً على أنَّ حكومة صربيا كانت في سعيها لإيجاد صربيا كبرى السبب الرئيسي للحرب في كوسوفو. وإنني أشجعكم على قراءة ذلك الحكم، الذي يفصِّل مدى قمع القرن الماضي في كوسوفو. فقد أثارت حكومة صربيا الحرب في كوسوفو وقادتْها، والدولة الصربية مسؤولة مباشرة عن الجرائم المرتكَبة في كوسوفو.

وإنني أؤمن إيماناً راسخاً بالمصالحة فيما بين الشعوب. وفي الأسبوع الماضي،اعترفت أنتيغوا وبربودا بكوسوفو، التي أصبحت عضواً في المنظمات الفرانكوفونية واللجنة الأولمبية الدولية. وسنتقدم قريباً بطلب العضوية في منظمات دولية أخرى، ممَّا يُثبِت أنّ استقلال كوسوفو ثابت وهائي. وقد قررت محكمة العدل الدولية أنَّ إعلان استقلال كوسوفو لم ينتهك المعايير الدولية، وأنَّ وضعها قد اعتُبِر نهائياً مع الإذن بالحوار بين كوسوفو وصربيا. وقد كان هذا الحوار نجاحاً تاريخيا. فبعد ١٠٠ سنة من الكراهية والتراع، نعمل الآن معاً على المصالحة والتفاهم ومن أجل التطبيع الكامل للعلاقات بين كوسوفو وصربيا.

وأودّ الآن إبداء بضع ملاحظات بشأن موقفنا بينما عملية تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا توشك على الانتهاء. فقد حان الوقت لبدء الحوار على مستوى أعلى، هو مرحلة تعليم الحدود بين كوسوفو وصربيا، التي ستُختتَم باعتراف متبادل لكلا البلدين. وينبغي أيضاً أن يعترف مجلس الأمن بالاتفاق الثنائي لتعليم الحدود بينهما. وهذا سيمكِّن كوسوفو أن تصبح عضواً في الأمم المتحدة، وسيتيح لصربيا تسريع اندماجها في الاتحاد الأوروبي والناتو. وستواصل كوسوفو طبعاً مسيرهما نحو عضويتها السريعة فيهما أيضاً.

وما من شيء عدا السلام بين الألبانيين والصربيين يمكن أن يضمن السلام المستدام في المنطقة وفي البلقان. والمصالحة والاستقرار لن يتحققا بنسيان الماضي. فنحن سنُعلِّم الكوسوفيين والصربيين والألبانيين ألاَّ ينسوا الماضي. وفي هذا العام، نُحيي الذكرى السنوية السبعين لنهاية الحرب العالمية الثانية، وما فتئنا نشعر بالرعب إزاء الدمار الذي سبَّبه أدولف هتلر. والشباب لن ينسوا أبداً دروس المحرقة. وقد أقمنا نُصُباً

تذكارياً لضحاياها في باحة حكومة كوسوفو، لكي لا ننسى ما حدث في أوشفيتز. كما لا ينبغي لنا في البلقان أن ننسى النزعة القومية في عهد سلوبودان ميلوسيفيتش: فمن الممكن أن تعود. وقد عملنا في السنة الماضية على توثيق الجرائم والضحايا التي سبَّبها ذلك النظام. والكوسوفيون سيتوجهون قريباً إلى محكمة العدل الدولية بشأن الإبادة الجماعية التي ارتكبتها صربيا. وسنطلب أيضاً تعويضات الحرب، ليس من الحكومة الحالية بل من التاريخ، بغية ألاّ ننسى ما جرى في كوسوفو.

وختاماً، أدعو مجلس الأمن إلى التنويه بالتقدم الذي أُحرِز في كوسوفو بمساعدته. وإننا نطلب إلى المجلس إنهاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لأنها أنجزت مهامَّها التنفيذية في كوسوفو وليس لها سوى دور رقابي. وإنني أدعوكم إلى العمل لتلك الغاية لأنَّ كوسوفو حكاية نجاح مشترَك في عالم اليوم – حيث العديد من الانقسامات، الثقافات، الأديان والسياسات، مع التطورات الجارية في أفريقيا وأوكرانيا والشرق الأوسط.

إننا ما برحنا نواجه العديد من التحديات في كوسوفو أمام إنشاء دولة كريمة وأن نصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي والناتو، لكننا على المسار الصحيح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ثاتشي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد منغرال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أودّ في البداية أن اشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيد هاشم ثاتشي، وزير خارجية كوسوفو، وأشكرهما على بيانيهما.

نحيط علما بتقرير الأمين العام للفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/303)، الذي يسلط الضوء على أولويات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتطورات الرئيسية التي حدثت منذ التقرير السابق (S/2015/74).

بخصوص التطورات السياسية، نثني على إنشاء حكومة جديدة واستئناف الحوار الرفيع المستوى في ٩ شباط/فبراير في بروكسل بين بلغراد وبريشتينا، اللتين يمثلهما رئيسا الوزراء، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وأسفرت تلك المناقشات عن نتائج ملموسة، لعل أهمها الاتفاق على إدماج ممثلي الأقليات في النظام القضائي.

وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، وعلى الرغم من حالة الهدوء العام التي سادت، خرجت مظاهرات غاضبة متفرقة للتنديد بالمشاكل الاجتماعية التي تواجهها الأقليات الدينية وأعمال العنف ذات الأساس العرقي المرتكبة ضد أماكن العبادة الخاصة بها. وأدى ذلك إلى تفاقم التوترات العرقية والدينية بين المسلمين والصرب. وهذه الحوادث لن تفيد المصالحة الوطنية. ومن المؤسف أنها أدت إلى انسحاب وزير شؤون الطوائف والعائدين، السيد ألكسندر يابلانوفيتش، وهو صربي، من الحكومة وتعليق أية مشاركة له في الحكومة التوافقية.

غير أن تشاد ترحب بالقرار الذي اتخذه رئيس الوزراء ألكسندر فوتشيتش في ٢٦ آذار/مارس بإجراء اتصالات هاتفية مع السيد عيسى مصطفى، نظيره في بريشتينا. ونشيد بتلك المبادرة، وهي الأولى من نوعها، والتي ستساعد على تعزيز التعاون بين الزعيمين وتشكل خطوة جيدة صوب تهدئة التوترات والحد من الحوادث بين الطائفتين.

ونرحب بالتزام الحكومة بمكافحة التطرف العنيف والراديكالية والإرهاب من خلال تصديق برلمان كوسوفو في تصويت أجراه في ١٢ آذار/مارس على قانون يحظر المشاركة في صراعات مسلحة خارج كوسوفو، ولا سيما في سوريا والعراق.

وبخصوص الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا، نشيد بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها سلطات كوسوفو لمكافحة هذا الاتجاه، ولكننا نحثها على فعل المزيد من أجل تفكيك الشبكات الإجرامية التي تستند إليها هذه الهجرة.

وفي ما يتعلق بالأشخاص المختفين، ترحب تشاد بنشر سجل ذاكرة كوسوفو في ٤ شباط/فبراير. ويمثل السجل، الذي يتضمن قوائم بأسماء ١٣ ٥٣٥ شخصا من المدنيين والعسكريين الذين قتلوا في الصراع بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، خطوة هامة، حتى وإن لم يتسن تحديد هوية ١ ٦٥٥ ضحية حتى الآن. ولذلك، نرحب باستمرار الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة لإلقاء مزيد من الضوء على هذه المسألة. ونشيد أيضا بعودة ٣٦ شخصا بصورة طوعية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس. وبذلك، يكون ٢٥ ٨٩٦ شخصا من أبناء الأقليات قد عادوا منذ عام ٢٠٠٠. ونعتقد أن تطبيع هذه الحالة ينطوي بالضرورة على تقديم ضمانات للأقليات العرقية وكفالة أمنها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من علامات التحسن هذه، فإن هناك مسائل مستمرة تعرقل حسن النية بين الطائفتين، وخاصة في ما يتعلق بالأملاك والاحتلال غير القانوني للمنازل وغيرها من الأماكن العائدة للصرب. ونشيد في هذا الصدد بالدعم التقني المقدم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف حل هذه المنازعات من خلال توفير سندات الملكية. ونهنئ ونشجع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وفريق الرصد والتوجيه وإسداء المشورة التابع لها على استئناف عملهما في ١٦ كانون الثاني/يناير، وذلك للمرة الأولى منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عندما اضطرا للتوقف عن العمل بسبب الشواغل الأمنية. وتثني تشاد أيضا على تعيين محام متمرس ومستقل لإجراء تحقيق في ادعاءات الإهمال والتعتيم من جانب موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي. ونكرر الإعراب عن الثقة في تلك المؤسسة التي ينبغي أن تواصل رصد الحالة والاضطلاع بمسؤولياتها في ما يتعلق بسيادة القانون.

في الختام، نود أن نؤكد مجددا دعمنا وتشجيعنا لبريشتينا بخصوص التقدم الكبير المحرز على صعيد المصالحة الوطنية وتطبيع علاقاتها مع بلغراد. ونود أيضا أن نؤكد مجددا دعمنا وتهانينا لبعثة الأمم المتحدة على تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة، تماشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولقوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على التزامهما المستمر وجهودهما الدؤوبة.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ظريف على المعلومات المستكملة والشاملة التي قدمها عن كوسوفو. كما أشكر معالي السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيد هاشم ثاتشي على بيانيهما.

إن استئناف الاجتماعات الرفيعة المستوى بين بلغراد وبريشتينا في سياق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي تطور هام. ونشجع الجانبين على توطيد المكاسب التي تحققت في الحوار المتجدد من خلال تنفيذ الأحكام المعلقة في اتفاق نيسان/أبريل ٢٠١٥ بشأن تطبيع العلاقات.

وعلى صعيد مكافحة الإرهاب، تشيد نيجيريا بسلطات كوسوفو لإصدارها قانونا يحظر على الأفراد في كوسوفو المشاركة في نزاعات مسلحة في الخارج. ونرحب بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لمنع التطرف العنيف والراديكالية. ونشجع السلطات على كفالة التفعيل المبكر لفرقة العمل.

وترحب نيجيريا بالتقدم المحرز في تعزيز العودة الطوعية إلى كوسوفو. وعلى وجه الخصوص، ننوه بالدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في توفير مساكن للعائدين. ويشكل ذلك خطوة حيوية في مساعدتهم على إعادة الاندماج. ونعرب عن قلقنا إزاء العدد الكبير من الحالات المتعلقة بالممتلكات العائدة لصرب كوسوفو والتي يحتلها أشخاص من ألبان كوسوفو بشكل غير قانوني. ومن المهم أن تحترم المحاكم حقوق الملكية لصرب كوسوفو وأن تدعمها. ونعتقد أن من شأن ذلك أن يساعد على تيسير العودة الطوعية وتحسين العلاقات بين الطوائف في كوسوفو.

ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بالممثل الخاص للأمين العام ظريف على قيادته الحاذقة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونؤكد له دعم نيجيريا الكامل في تنفيذ ولايته.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ظريف على إحاطته الإعلامية. وأرحب بمعالي السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، وأشكره على حضور جلسة اليوم. وقد استمعت الصين أيضا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد ثاتشي.

تحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية وتتفهم الشواغل المشروعة لصربيا بشأن مسألة كوسوفو. والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يشكل أساسا قانونيا هاما من أجل إيجاد حل لمسألة كوسوفو. ومن الضروري العمل على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار قرارات المجلس ذات الصلة للتوصل إلى تسوية مناسبة تكون مقبولة لدى الأطراف المعنية من خلال الحوار والمفاوضات.

وبفضل الجهود المشتركة للأطراف المعنية، ظلت الحالة الأمنية في كوسوفو مستقرة بشكل عام. وانخفض عدد الحوادث الأمنية الناجمة عن الاحتكاك بين أبناء الطائفتين عن المستويات السابقة. ولكن في الوقت نفسه، لا تزال كوسوفو كمجتمع تواجه عناصر من عدم الاستقرار في مجال التنمية.

وتشيد الصين بصربيا لعملها بنشاط من أجل إيجاد حل سياسي لقضية كوسوفو. ونرحب باستئناف الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا، ويسعدنا أن نرى الوصول إلى توافق هام في الآراء بشأن مسائل مثل بناء المؤسسات في قطاع العدالة. ونعتقد أن هذا سيساعد الأطراف على مواصلة تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون.

وتؤيد الصين جهود الطرفين الرامية إلى مواصلة الحوار البناء والعملي وتنفيذ الاتفاقات القائمة وتوفير حماية فعلية لحقوق ومصالح مختلف الأعراق في كوسوفو وتعزيز المصالحة الوطنية حتى يستطيع السكان جني ثمار السلام والتنمية في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تتجنب الأطراف أي أقوال أو أفعال قد تؤدي إلى تصاعد الحالة أو تعقيدها وأن تبحث بنشاط عن تسوية دائمة لمسألة كوسوفو، تصب في مصلحة الأمن والاستقرار في البلقان وأوروبا ككل.

وتشيد الصين بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو برئاسة الممثل الخاص ظريف وتدعم الجهود المستمرة للبعثة لتنفيذ الولاية التي أناطها بها المجلس. ونأمل أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو بالمهام المسندة إليها بموجب ولاية كل منها، وأن تعزز التنسيق والتعاون فيما بينها من أجل القيام بدور بناء في إيجاد تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

السيد عميش (الأردن): في البداية، أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها صباح اليوم، وأرحب كذلك بكل من إيفيتسا داتشيتش،

النائب الأول لرئيس الوزراء وزير خارجية صربيا، والسيد هاشم ثاتشي، وأشكرهما على بيانيهما اللذين ألقياهما صباح هذا اليوم.

يرحب الأردن بالجهود الحثيثة والمستمرة التي تقوم بها حكومة كوسوفو منذ تشكيلها في العمل على مواجهة التحديات العديدة التي تواجه البلد، حيث أن اهتمامها بمسألة الإصلاح والتنمية بشكل عام وما رافقها من قرارات هامة ومحورية للدولة، كإبرام اتفاق دمج الهياكل القضائية وإقرار قانون يجرم مشاركة الكوسوفيين في النزاعات المسلحة، ما هي إلا خطوات أولى في الاتجاه السليم ضمن مسيرة الإصلاح والتنمية التي نحث السلطات هناك على الاستمرار فيها لتحقيق هذه الأهداف.

إن التغيير الذي يطمح إليه سكان كوسوفو في حياة أفضل لهم ولأبنائهم يحتاج للمزيد من العمل الجاد والمشترك من قبل جميع الجهات في كوسوفو. فمع استمرار البعض في كوسوفو سلك طريق الهجرة إلى الخارج سواء بطرق شرعية أو غير شرعية، يحتم هذا الأمر على أصحاب القرار في كوسوفو تسليط الضوء على احتياجات هذه الفئة، خاصة الاقتصادية منها والعمل على تذليل العقبات التي تقف حائلا دون النهوض باقتصاد كوسوفو. كما أن من الأهمية بمكان تعزيز شعور الكوسوفيين أجمع بالمواطنة الحقيقية تجاه بلدهم، حيث لا يكتمل هذا الشعور إلا إذا كان جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات دون تمييز. ونطالب حكومة كوسوفو بضمان هذه المسألة لجميع الكوسوفيين والعمل على تعزيز المصالحة بين الطوائف في كوسوفو.

يشكل موضوع سيادة القانون حجر الزاوية في أية دولة عصرية وديمقراطية. فبسط سلطة الدولة وسيادة القانون على كافة أراضي كوسوفو تمثل عاملا مهما لأمن واستقرار كوسوفو. ومن هذا المنطلق، يرحب الأردن ويدعم ما تقوم به سلطات كوسوفو في هذا الخصوص، بما يتماشى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونؤكد على أهمية أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو لما تقدمه من مساعدة قيمة تسهم في جهود سلطات كوسوفو في تعزيز سيادة القانون. كما نرحب بما تم إحرازه في مجال إنشاء المحكمة المتخصصة للفصل في القضايا الناشئة عن استنتاجات فرقة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة المعنية بالتحقيق، حيث تعمل هذه المحكمة على طي صفحة من صفحات الماضي في كوسوفو.

إن الأحداث التي تشهدها المناطق الشمالية لكوسوفو من تحد للسلطات المركزية في بعض المسائل من قبل البلديات هناك واستمرار التوترات العرقية تشكل مصدر قلق لبلدي ونحث سلطات كوسوفو على تكثيف إجراء الاتصالات والحوار للوصول إلى تفاهمات تفضي في نهاية المطاف إلى العمل في بيئة سليمة بين مؤسسات الدولة الواحدة. وندعو سلطات كوسوفو إلى تبني برنامج إصلاح مجتمعي هناك يهدف إلى إجراء مصالحة بين أفراد المجتمع ليتمكنوا من العيش بسلام. ونحث الاتحاد الأوروبي والشركاء الإقليميين على مساندة الجهود الحكومية لتحقيق هذه الأهداف في شمال كوسوفو.

إن استقرار وأمن منطقة البلقان بشكل عام لا يتأتيان إلا بوجود علاقات حسن جوار صحية وسليمة بين بلدان المنطقة. ومن هذا المنطلق، نرحب بالتطورات الإيجابية التي شهدتها كوسوفو في علاقاتها مع دول المنطقة، والتي كان من أبرزها استئناف الحوار الرفيع المستوى مع صربيا. ونؤكد على أهمية المضي قدما في تنفيذ ”الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات“ المبرم بين الجارتين كوسوفو وصربيا في نيسان/أبريل ٢٠١٣. كما نحث جميع دول المنطقة على تعزيز العمل المشترك في شتى المجالات، خاصة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

إن التزايد المستمر في الاعتراف الدولي بكوسوفو مع مضي الأيام لهو خير دليل على المكانة التي تحظى بها ضمن المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، يدعو الأردن إلى توطيد علاقات كوسوفو الدولية بتيسير انضمامها إلى جميع المنظمات والمحافل الدولية المختلفة وعدم عرقلة عملية انضمامها في حال كانت

مستوفية لشروط الانضمام. كما نؤيد مقترح تمديد فترات التقارير الفصلية التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة عن عمل بعثة الأمم المتحدة نظرا لاستقرار الأوضاع في كوسوفو.

ختاما، نعرب عن تقديرنا لرئيس البعثة وموظفيها على جهودهم في تنفيذ البعثة لولايتها.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية ونرحب بمشاركة السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء وزير خارجية صربيا، والسيد هاشم ثاتشي، نائب رئيس الوزراء وزير خارجية كوسوفو.

في البداية، وكمسألة مبدأ، نود أن نعيد التأكيد على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال يمثل الإطار القانوني الذي يجب تطبيقه من أجل التوصل إلى تسوية شاملة لقضية كوسوفو عن طريق الحوار والمفاوضات على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويشجعنا أن الوضع الأمني العام في كوسوفو قد ظل مستقرا وهادئا نسبيا بشكل عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونود أن نؤكد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كوسوفو، من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، عن طريق تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

إننا نتابع الوضع في كوسوفو باهتمام، ونرحب في هذا الصدد باستئناف الحوار بقيادة الاتحاد الأوروبي وبتيسير منه بشأن تنفيذ ”الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات“ المبرم بين بلغراد وبريشتينا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونأمل أن يستمر الطرفان في اتخاذ الخطوات اللازمة للمضي قدما في تنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاق، ولا سيما إنشاء رابطة للبلديات الصربية، والتي لا تزال تشكل نقطة خلاف رئيسية. وندعو القادة السياسيين لصربيا وكوسوفو إلى معالجة هذه المسألة على سبيل الأولوية.

إن توطيد الحكومة الجديدة وبرنامجها الطموح للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨، الذي يركز على التنمية الاقتصادية المستدامة، والعمالة والرعاية الاجتماعية، وسيادة القانون، والوفاء بجميع المعايير المرتبطة بإدماج كوسوفو في الاتحاد الأوروبي، والإصلاحات في مجال التعليم ونظم الرعاية الصحية والاتفاق المتعلق بإدماج النظم القضائية لشمال كوسوفو، تدابير سياسية هامة نود أن نبرزها. كما نتطلع إلى الخطوات التالية في عملية إدماج صربيا وكوسوفو الأوروبية. إن موافقة برلمان كوسوفو على قانون يحظر على مواطني كوسوفو الانضمام إلى النزاعات المسلحة خارج أراضيها، وهو من بين التدابير للتصدي لتجنيد الأفراد من كوسوفو للقتال في النزاعات في الخارج، وتحديدا في سورية والعراق، تدابير هامة نثني ومجلس الأمن عليها كثيرا، في إطار مكافحة وقف ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وبالرغم من التطورات السياسية الهامة في كوسوفو،ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحوادث الأمنية التي ما زالت تقع، من قبيل تلك الحوادث في شمال ميتروفيتشا. ونأمل في معالجة تلك الحوادث على وجه السرعة وعلى نحو سليم، وذلك للحيلولة دون تأثيرها على العلاقات فيما بين الطوائف. يجب على الجهات الفاعلة السياسية في كوسوفو أن تمتنع عن استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أغراض سياسية. والتعاون الإقليمي المعلن للتصدي للهجرة غير القانونية من كوسوفو هو من التدابير التي يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار في كوسوفو، في حين ينبغي بذل المزيد من الجهود الطويلة الأجل لتحسين

الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كوسوفو كوسيلة لوضع حد للتدفقات السكانية التي قد يترتب عليها آثار ضارة.

وفيما يتعلق بالمشردين داخليا، نأسف للعدد الكبير من المشردين داخليا من كوسوفو، وانخفاض عدد عمليات العودة الطوعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي سجلتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وندعو إلى التوصل إلى حل سريع لمسألة حقوق الملكية وضمانات الأمن، التي اعتبرت أحد العوامل الرئيسية التي تعوق دون إحراز تقدم على صعيدي العودة الطوعية والعلاقات بين الطوائف في كوسوفو. والإحصائيات ”المتناقضة“، كما وصفها الوزير الصربي، ينبغي التغلب عليها كعنصر أساسي لتحقيق مصالحة حقيقية في كوسوفو.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء مسألة الأشخاص المفقودين من النزاع في كوسوفو، ونحث الفريق العامل المعني بالمفقودين على مواصلة جهوده في متابعة المصادر الجديدة للمعلومات بشأن هذه المسألة المؤلمة.

ونتفق تماما مع الرأي الذي أعرب عنه بعض أعضاء المجلس في مناسبات سابقة أن هذه الجلسات العلنية في كوسوفو ينبغي أن تجري على فترات أكثر امتداد، مثل كل ستة أشهر، نظراً لأنه من المشكوك فيه إن كانت تسهم مساهمة ملموسة في إحراز تقدم في العلاقات بين الطرفين المتنازعين. والواقع أن هذه المناقشات تكشف عن مفارقة: ففي حين يشيد أعضاء المجلس، وبصفة عامة، بالتطورات الإيجابية الجارية في كوسوفو، ويقيمون بارتياح جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، يكشف طرفا النزاع، في بياناهما أمام مجلس الأمن، على العكس من ذلك، عن خلافات حادة ولغة لا هوادة فيها في كثير من الأحيان لا تتماشى مع المفاوضات التي تجري بحسن نية، ولا لتسوية نهائية لمسألة كوسوفو.

وفي الختام، نشيد بالدور الفعال الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في تيسير الحوار بين الطوائف في كوسوفو، وفيما بين المسؤولين ومع المنظمات الدولية، وبجهودها الرامية إلى منع وتخفيف حدة التوترات وتعزيز التعاون بين السلطات المحلية. كما نقدر بشكل كبير العمل الذي اضطلعت به البعثة في تعزيز الأمن والاستقرار وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وفقا لولاية البعثة. وكما طلبت السلطات في صربيا وكوسوفو استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة، نحن على استعداد للنظر في إجراء ذلك الاستعراض في الوقت المناسب.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الراهنة في كوسوفو. ونشكر السيد إيفيتسا داتشيتش، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لصربيا، على حضوره هنا اليوم وعلى إحاطته الإعلامية. وبالمثل، نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد هاشم ثاتشي.

ونرحب باستئناف الحوار على أعلى مستوى بين بريشتينا وبلغراد، الأمر الذي يفتح مجالا جديدا لتحقيق المزيد من التفاعل السياسي البناء. ندرك أن الاتحاد الأوروبي قد اضطلع بدور أساسي في هذه الدينامية، وساعد في التوسط لإبرام اتفاق بشأن إدماج الهياكل القضائية في كوسوفو. نشجع الاتحاد الأوروبي على مواصلة ممارسة دوره كوسيط. ونحث الأطراف على إقامة حوار بناء بهدف المساهمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

لقد شجعت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو السلطات من كلا الجانبين على العمل معا بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل الهجرة غير القانونية. وبينما أحرزت الإجراءات التي اتخذها كوسوفو لوقف تهريب المهاجرين تقدما من خلال سياسات محددة، نشجع السلطات في بريشتينا على تعميق الجهود لمكافحة الجماعات الإجرامية.

وقانون حظر الانضمام إلى التراعات المسلحة في الخارج هو خطوة هامة للتصدي لهذه الظاهرة. وتعرب شيلي عن تقديرها للتدابير المتخذة في كوسوفو وتدعو الزعماء السياسيين والدينيين إلى مواصلة العمل على مكافحة التطرف العنيف والإرهاب.

إن إيجاد حلول للتراعات القائمة مع الحكومات المحلية مسألة تسهم في زيادة حدة التوترات. ولذلك، من الضروري تهيئة الظروف للجهات الفاعلة السياسية في كوسوفو وصربيا للتوصل إلى اتفاق. ويساورنا القلق أيضا إزاء المسائل العالقة بشأن حقوق الملكية، ولا سيما تلك التي تؤثر على سكان صرب كوسوفو من غير الأغلبية. ويساورنا القلق إزاء حالات إعادة شغل الأراضي التي تشكل عقبة أمام إحراز تقدم في عمليات العودة الطوعية والعلاقات بين الطوائف في كوسوفو. وتعرب شيلي عن تقديرها للجهود التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ذلك الصدد.

ونسلط الضوء على عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولا سيما فيما يتعلق بالسلطة القضائية، وبالإجراءات المحددة فيما يتصل بحقوق الإنسان، مثل المساواة بين الجنسين والاعتراف بالأشخاص الذين اختفوا أثناء التراع في كوسوفو. ونلاحظ باهتمام، بصفة خاصة، الدراسة أجريت على المشاركة، ودور ووضع المرأة في المؤسسات المركزية والأحزاب السياسية، في إطار خطة عمل كوسوفو لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتستجيب التدابير الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في صنع القرار لعملية التكامل والنهج القائم على الحقوق الوارد في نص القرار.

وقد تبين بوضوح أن العدالة هامة لتعزيز السلام ولعملية المصالحة الوطنية. ونود أن نسلط الضوء على عمل بعثة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمسائل الانتقالية وفي توطيد سيادة القانون.

وفي الختام، نؤكد من جديد أهمية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بوصفه أداة توجيه واجبة التطبيق في منطقة كوسوفو لتعزيز السلام واستقرار طوائفها.

السيد بريسمن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص السيد ظريف على إحاطته الإعلامية. ونرحب بنائبي رئيس الوزراء ووزيري الخارجية ثاتشي وداتشيتش مرة أخرى في مجلس الأمن. ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا لرجال ونساء قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الذينلا يزالون يضطلعون بدور لا غنى عنه في كوسوفو.

أود أن أبدأ بتهنئة كوسوفو على موافقة المفوضية الأوروبية مؤخرا على اقتراح اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو. ويسعدنا أن نرى اتخاذ كوسوفو لتلك الخطوة الهامة على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثلج صدرونا أيضاً أن نسمع عن التقدم المستمر في الحوار بين كوسوفو وصربيا، وخاصة الاتفاق الذي ينفذ بالفعل لدمج الهياكل القضائية في كوسوفو، فضلا عن اتفاق دمج موظفي الحماية المدنية الأساسية الصرب في مؤسسات كوسوفو. ونحيط علماً أيضا بالتقدم الذي أحرزته البلديات الشمالية بالموافقة على الميزانيات وترشيد المرتبات. ونتطلع إلى مزيد من المشاركة من خلال عملية الحوار التي ييسرها الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب، وأحث كوسوفو وصربيا على مواصلة تحقيق تقدم بشأن الاتصالات ومسائل الطاقة والتأمين، فضلاً عن تشكيل رابطة لبلديات الأغلبية الصربية وحسم قضية جسر ميتروفيتشا.

والولايات المتحدة تأخذ كل المزاعم بشأن ارتكاب جرائم حرب على محمل الجد تماماً. لذلك، اسمحوا لي أن أقول بوضوح أن على كوسوفو أن تستجيب بشكل ملائم للمزاعم بشأن الجرائم الجسيمة المرتكبة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠. يجب أن تحترم كوسوفو التزاماتها التي تعهدت بها في الرسائل المتبادلة في عام ٢٠١٤ مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي بالاعتماد الفوري للإجراءات القانونية الضرورية

لإنشاء محكمة خاصة قوية يمكنها الفصل في تلك القضايا، بعدما توصلت إليه فرقة التحقيق الخاصة التابعة للاتحاد الأوروبي من نتائج في الصيف الماضي من أن هناك أدلة كافية لتوجيه الاتهام لحفنة من الأفراد عن جرائم خطيرة ارتكبت خلال تلك الفترة. ونحث حكومة كوسوفو على اغتنام زخم الأشهر الأخيرة وعلى أن تتحد وتصدر التعديلات الدستورية والقوانين الممَكِّنة في أسرع وقت ممكن.

والولايات المتحدة يسرها أن تدعم جهود التحقيق التي يقودها الاتحاد الأوروبي من خلال إعارة رئيس النيابة الجديد، ديفيد شيندمان، الذي وصل إلى بروكسل لتولي مهام منصبه في الأسبوع الماضي. ويسرنا أيضا أن نلاحظ التزام كوسوفو وصربيا المستمر بمكافحة الإرهاب. ونرحب بالتشريع الجديد في كوسوفو بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذي سُن في آذار/مارس وتشكيل الفريق العامل لمكافحة التطرف المتسم بالعنف، والهدف منه هو وضع خطة لمكافحة التطرف العنيف على مستوى البلاد. ونحن نهنئ صربيا على استضافة مؤتمر ناجح لمكافحة الإرهاب في نيسان/أبريل، ونشيد خصوصاً بنهج صربيا الجامع فيما يتعلق بمشاركة كوسوفو.

إن عضوية كل من كوسوفو وصربيا في التحالف المناوئ لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومشاركتهما في القمة الإقليمية لمكافحة التطرف المتسم بالعنف في الأسبوع الماضي هو أمر موضع تقدير. ونرجو أن تدرك صربيا وغيرها أهمية عضوية كوسوفو في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) كوسيلة لتسهيل التعاون في مجال إنفاذ القوانين الهامة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وعدم عرقلة طلب انضمام كوسوفو إلى عضوية المنظمة. وعلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تدعم عضوية كوسوفو في الإنتربول من خلال نقل اختصاص التعاون الشرطي الدولي إلى حكومة كوسوفو.

وتثني الولايات المتحدة على كوسوفو لتعاونها مع جيرانها بشأن قضايا إنفاذ القانون. وقد سرنا أن نرى مديري الشرطة الوطنية في كوسوفو وصربيا يلتقيان للمرة الأولى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذه التبادلات مهمة، ونأمل أن تستمر. لاحظنا أيضاً استجابة حكومة كوسوفو المدروسة والبناءة للأحداث في مقدونيا.

ختاماً، أود التأكيد على أنه في حين أن الولايات المتحدة ترى أن الحالة في كوسوفو تظل قضية مهمة، يجب تخفيض عبء تلك الجلسات على مجلس الأمن. فمن بين المواضيع السبعة التي يغطيها مجلس الأمن في شكل نقاش، استأثرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بنسبة ٢٥ في المائة كاملة من كل الجلسات المعقودة في غضون ال ١٢ شهراً الماضية. ولا يحظى بذات المستوى من الاهتمام في الشكل الذي تعقد به الجلسات سوى الحالة في أفغانستان. ونكرر تفضيلنا لتمديد المجلس فترة تقديم الأمين العام لتقاريره لتصبح كل ستة أشهر.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نتوجه بالشكر للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. ونرحب أيضا بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء وزير خارجية صربيا، السيد إيفيكا تاديتش والسيد هاشم ثاثشي.

وفي حين تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الصارم بالقانون الدولي، فإنها تعرب مرة أخرى عن رأيها بأن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل الأساس القانوني الدولي القابل للتطبيق من أجل تحقيق تسوية شاملة في إطار المفاوضات السياسية بشأن مسألة كوسوفو، مع احترام سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وفي هذا السياق، نؤيد استئناف الحوار والمفاوضات الرفيعة المستوى في بروكسل بين صربيا والسلطات المحلية في إقليم كوسوفو،

وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين. ونحن نشجع مواصلة تلك المحادثات في ضوء التزام كلا الطرفين بتنفيذ الاتفاق الأول المتعلق بالمبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، حسب المتفق عليه في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ونرحب بالإشارة في تقرير الأمين العام (S/2015/303) إلى أن الأمن على الحدود الإدارية لكوسوفو ظل مستقراً، رغم ما تردد عن حدوث بعض الاحتجاجات منذ التقرير الأخير في شباط/فبراير ٢٠١٥ (S/2015/74)، والتي نتوقع أن تتحول إلى الانخراط السلمي. ونحن نولي أهمية خاصة للدور الإيجابي الذي تقوم به الأمم المتحدة، ويجب أن تستمر في القيام به، من خلال بعثتها، في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن تعاونها مع قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو برعاية هذه المنظمة. ونثق بأن تلك البعثات، استناداً إلى ولاية كل منها، ستواصل القيام بدور بناء في التوصل إلى حل مناسب لمسألة كوسوفو.

ونرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتكوين السلطة القضائية في غرب كوسوفو، استناداً إلى اتفاق بروكسل في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، الذي أنشأ في ميتروفيتسا محكمة ابتدائية واحدة برئيس من صرب كوسوفو، ولها مقر في شمال ميتروفيتسا وآخر في جنوب ميتروفيتسا. ونؤيد أيضا الدعوة لاتخاذ الخطوات الواجبة على المدى القصير لإنشاء محكمة خاصة للتحقيق في الشكاوى من الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت إبان النزاع المسلح في كوسوفو. وتلك مسألة لا يمكن تأخيرها.

علاوة على ذلك، وتمشياً مع موقفنا من الإدانة المطلقة للإرهاب بجميع أشكاله، ترحب فنزويلا باعتماد كوسوفو في أواخر آذار/مارس قانوناً يحظر تجنيد الأشخاص كمقاتلين إرهابيين أجانب للمشاركة في النزاع المسلح في سوريا والعراق.

ونرى من الأهمية بمكان إيلاء الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للأشخاص المشردين والأقليات وتشجيع عودتهم إلى مواطنهم الأصلية حتى يتمكنوا من التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية متحررين من التمييز. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق حيث ما زلنا نسمع عن حوادث ضد المواطنين من صرب كوسوفو في بعض المناطق. ولذلك، ندعو إلى اتخاذ تدابير مناسبة لمعالجة الوضع ومنع الاضطهاد والأعمال العدائية على أساس الأصل العرقي أو الدين. وعلاوة على ذلك، فإننا نكرر دعوتنا للطرفين إلى تكثيف عملهما المشترك، لتوضيح حالة الأشخاص الذين اختفوا خلال الحرب. ونحن ممتنون للتعاون في مجال الطب الشرعي من جانب بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في هذا الشأن. وتقلقنا الإجراءات القانونية ضد مواقع التراث الثقافي والديني في كوسوفو، ونشجع الطرفين على العمل معاً لتجنب تكرار المزيد من تلك الأفعال التي من شأنها أن تعرض السلام والحوار في المنطقة للخطر.

وفنزويلا تؤيد عملية السلام والمصالحة. ومع ذلك، نرى أنه لكي تكون تلك العملية ناجحة، لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في كوسوفو. ويجب أن نصر على ضرورة الحصول على استجابات دون أدنى تأخير بشأن مشكلة الأشخاص الذين اختفوا أثناء النزاع. يجب أن ندعم عملية إعادة الإدماج الطوعي للآلاف من الصرب الذين جرى تهجيرهم من ديارهم في كوسوفو. وتحقيقاً لذلك، يجب أن نضمن أمن صرب كوسوفو، وأن نكفل التسامح العرقي والديني تجاههم، وكذلك حقوقهم في الأرض والفرص الاقتصادية. وكل الإجراءات صوب المصالحة والتفاهم السياسي بين الطرفين يجب أن تتخذ في توافق تام مع اتفاق بروكسل لعام ٢٠١٣.

وأخيرا، ندعو مرة أخرى الطرفين إلى مضاعفة جهودهما لإيجاد حل سلمي عادل ودائم وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الامتثال الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة،

والممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرضه آخر تقرير فصلي (S/2015/303). ويتناول التقرير التقدم المحرز نحو استئناف الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا في ٩ شباط/فبراير بتيسير من الاتحاد الأوروبي، غير أن المسائل المعلقة ما تزال قائمة في حين لا يزال التقدم المحرز فيها بطيئا، ويجب علينا ألا نتجاهلها. وأشير هنا إلى سيادة القانون والعودة الطوعية للنازحين والأشخاص المختفين.

وكما ذكر الممثل الخاص، فإن هذه المناقشة تجرى في وقت وقعت فيه حوادث بالغة الخطورة مؤخرا في المنطقة، وإن كانت معزولة، فهي تذكّر بضرورة إحراز تقدم نحو تحقيق الاستقرار. وفي ذلك السياق، فإننا نرى بوضوح مجددا أهمية الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشيد على وجه الخصوص بالدور الذي تؤديه البعثة في تعزيز التقدم الضروري في مجال المصالحة بين الطوائف عبر إجراءات لا غنى عنها وإن كانت غير مباشرة .

وكما قلت في البيان الذي أدليت به أمام المجلس في ٦ شباط/فبراير (انظر S/PV.7377)، فنحن، للأسف، لسنا في موقف يسمح لنا بالتكلم عن المصالحة أو إحداث أي تكامل مرضٍ بين الطوائف. لقد أحرز تقدم كبير في هذا المجال، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وعليه، فإننا ندعو جميع الجهات الفاعلة، وخاصة تلك التي تقع على عاتقها مسؤوليات مؤسسية، إلى اتخاذ إجراءات مسؤولة ترمي إلى مواصلة التقدم نحو تحقيق المصالحة التي لا تزال بعيدة المنال. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان أن نمتثل للاتفاقات المعلقة على وجه الخصوص. ومن شأن ذلك أن يساعد على إنشاء رابطة البلديات في شمال البلد، على نحو يتسق مع اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، في إطار الحوار بين بريشتينا وبلغراد. وهذه مسألة أساسية فيما يتعلق بإحراز التقدم المستمر في تلك العملية التي بدأت في بروكسل، والتي لا تحتمل مزيدا من التأخير.

وأعرب عن امتناني للسيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، والسيد هاشم ثاتشي، على حضورهما وإحاطتيهما الإعلاميتين. وتدل مشاركتهما بانتظام في هذه المناقشات – التي أرى أنه ينبغي عقدها مرة كل ثلاثة أشهر – على الحيوية السياسية الإيجابية التي أسفر عنها الحوار في بروكسل، فضلا عن التزام بلغراد وبريشتينا به. وتثني إسبانيا على هذا السلوك الصريح والبنّاء، ونهيب بكلا الطرفين أن يواصلا تنفيذ الاتفاق. ونرحب باتفاق شباط/فبراير المبرم بين بلغراد وبريشتينا فيما يتعلق بإدماج مختلف الهيئات القضائية في إقليم كوسوفو. ويجب أن يتواصل ذلك في إطار العدالة وسيادة القانون.

وتذكّر إسبانيا هنا بالتزام السلطات في بريشتينا فيما يتعلق بتبادل الرسائل في نيسان/أبريل ٢٠١٤، وفيما يتعلق بالادعاءات الواردة في تقرير مارتي المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، التي تواصل التحقيق فيها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق. وندعو بريشتينا إلى اتخاذ الخطوات المتبقية على وجه الاستعجال لكفالة إنشاء محكمة مختصة للنظر في هذه الادعاءات.

ختاما، وكما قلت هنا في شباط/فبراير، تؤيد إسبانيا بصورة بناءة جميع الجهود الرامية إلى تيسير هذا الحوار المباشر الذي تدعو إليه الممثلة السامية، شريطة احترام موقفنا المبدئي إزاءه. غير أن من الأهمية بمكان أن يترجم هذا الحوار إلى نتائج ملموسة تعود بالفائدة على السكان كافة. وسيكون ذلك بمثابة مبرر غائي وأساس منطقي لهذه العملية.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية. ونشكر أيضا معالي السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول

لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، ومعالي السيد هاشم ثاتشي على بيانيهما.

وتشاطر ماليزيا بلدانا أخرى الترحيب بالتطورات الإيجابية في كوسوفو عقب تشكيل حكومة جديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويسر ماليزيا على وجه الخصوص استئناف الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ونرحب بالمستوى الجديد من التعاون بين رئيسي وزراء صربيا وكوسوفو على النحو الذي دل عليه اجتماعهما الأول المعقود في ٩ شباط/فبراير في بروكسل منذ توليهما السلطة في العام الماضي. وقد ثبتت جدوى ذلك الاجتماع إذ توصل كلا الطرفين إلى اتفاق بشأن إدماج الجهاز القضائي في شمال كوسوفو في الجهاز القضائي في كوسوفو. ويمثل هذا خطوة أخرى هامة في تنفيذ اتفاق تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا المبرم في بروكسل عام ٢٠١٣. ونأمل أن يستمر ذلك الحوار والزخم في تنفيذ بقية جوانب الاتفاق المؤلف من ١٥ نقطة. ونرحب بالتزام الطرفين بذلك الهدف، على النحو الذي تجلى في بياناتهما اليوم.

وتحيط ماليزيا علما باستقرار الحالة الأمنية عموما في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأشاطر زملائي الآخرين تأكيد دعمنا للبعثة لما تضطلع به من دور رئيسي في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. ونشيد أيضا بدور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في مواصلة تعزيز سيادة القانون والمؤسسات القضائية في كوسوفو. ونرحب في ذلك الصدد، بالخطوات التي اتخذتها سلطات كوسوفو نحو إنشاء محكمة مختصة للنظر في القضايا الناشئة عن النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي. ونكرر دعوة الأمين العام بان كي - مون في تقريره (S/2015/303) السلطات كوسوفو إلى مضاعفة الجهود لتحقيق ذلك الهدف.

ونرى أن إحراز التقدم نحو إنشاء محكمة مختصة للنظر في جرائم الحرب المحتملة والجرائم ضد الإنسانية يكتسي أهمية بالغة لأجل تحقيق المصالحة وإنهاء التوترات بين الطوائف في كوسوفو. وترحب ماليزيا أيضا باعتماد برلمان كوسوفو قانون في آذار/مارس قانون يرمي إلى الحد من تجنيد مقاتلين إرهابيين من كوسوفو للمشاركة في النزاعات في الخارج.

لقد سمعنا من الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظريف، اليوم عن التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها السكان في كوسوفو. ونوافق على ضرورة أن تشرع الحكومة الجديدة في إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة بغية تحسين مستويات معيشة السكان.

وتعرب ماليزيا عن شعورها بالقلق إزاء اندلاع العنف في بريشتينا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لأن ذلك يدل على هشاشة العلاقات بين الأعراق. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن العنف والتصريحات المؤججة للمشاعر والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة تصعيد حدة التوترات بين المجموعات العرقية. وندين بشدة أي محاولة لنشر الكراهية والتحريض على العنف بين الأديان، بما في ذلك الإساءة إلى المواقع الثقافية والدينية. وبوصفها بلدا متعدد الأعراق والأديان، تؤمن ماليزيا بأهمية إيجاد حيز مشترك للجميع على أساس من قيم الاعتدال في مكافحة التطرف وكفالة الاحترام والقبول والتوافق والتفاهم المتبادل بين مختلف المجموعات العرقية والدينية. ونحث جميع الأطراف في كوسوفو على تكثيف جهودها لأجل تحقيق المصالحة والديمقراطية والتنمية الشاملة، فضلا عن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وإنشاء المؤسسات اللازمة لبناء الدولة. وما زلنا ملتزمين بدعم كوسوفو في تحقيق تلك الغاية.

السيدة دايفيسن (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأرحب بانضمام نائبي رئيسي الوزراء، داتشيتش وثاتشي، إلينا مرة أخرى، وأشكرهما على بيانيهما.

لقد انقضت ثلاثة أشهر منذ أن اجتمعنا آخر مرة لمناقشة أداء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وشهدنا في ذلك الوقت، تقدما مستمرا حظي منا بالترحيب. وشرعت الحكومة الجديدة في تنفيذ برنامج عملها في حين استؤنف الحوار الرفيع المستوى بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ويستمر اتخاذ إجراءات بهدف التصدي لمشكلة المقاتلين الأجانب، فضلا عن متابعة فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق.

غير أن المصاعب لا تزال قائمة. ومن المخيب للآمال أن رئاسة جمعية كوسوفو قد أجلت التصويت على المحكمة المتخصصة. وقد يؤدي ذلك التأخير إلى بالتشكيك في التزام كوسوفو بسيادة القانون والتصدي لجرائم الحرب. وإذا استمر تأخير التصويت، فسيؤثر ذلك في سمعة كوسوفو، ولهذا فمن الحيوي أن يجري التصويت في أقرب فرصة ممكنة. وسيشكل إنشاء المحكمة خطوة هامة لجهود كوسوفو الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب. وعلى الرغم من هذه النكسة، لا يزال الاتجاه الذي تسير فيه إيجابياً. وأود أن أركز على ثلاثة مجالات كان التقدم فيها أكثر أهمية في هذا الفصل.

أولاً، أضم صوتي إلى الآخرين في الترحيب بتوطيد الحكومة الجديدة في كوسوفو. وفي الأيام المائة الأولى، وضعت الحكومة برنامجاً طموحاً يرمي إلى تحسين التوفيق، ومعالجة مسألة الإصلاح الاقتصادي وتعزيز سيادة القانون. ومن الضروري الآن المضي قدماً في هذا البرنامج من أجل تحسين الحياة اليومية للناس في كوسوفو. وقد حددت الحكومة اتجاهاً واضحاً على الرغم من التحديات. وقد كانت الاحتجاجات التي اندلعت في كانون الثاني/يناير ومقاطعة قائمة وزراء صربسكا وبرلمانييها التي تلت ذلك اختبارات مبكرة للإدارة الجديدة. ونرحب بعودة قائمة صربسكا إلى الحكومة والبرلمان بعد انتهاء المقاطعة في الشهر الماضي، ونشيد باستجابة شرطة كوسوفو إلى الاحتجاجات. ويسرنا أن الحالة الأمنية ظلت مستقرة، كما أشار تقرير الأمين العام (S/2015/303)، رغم أننا شعرنا بالصدمة إزاء العنف الذي وقع مؤخراً في كومانوفو. ونرحب بالدور الإيجابي الذي تضطلع به حكومة كوسوفو في تهدئة التوترات بعد هذا الحادث المأساوي.

ثانياً، نرحب بالخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة لمعالجة التنمية الاقتصادية في كوسوفو. وفي بلد حيث لا يزال عدد كبير جداً من الشباب يكافح لإيجاد عمل، هنالك حاجة ماسة إلى هذه الخطوات. وهذا يعني تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمار وخلق فرص العمل، من أجل منح الناس شعوراً جديداً بالأمل. ولكي يحدث ذلك، تحتاج الحكومة إلى تركيز مستمر ونشط على سيادة القانون ومكافحة الفساد وتعزيز الإصلاح القضائي وتهيئة الظروف للاستثمار والازدهار في المشاريع.

ويمكن رؤية عواقب عدم معالجة التنمية الاقتصادية في الزيادة التي تبعث على القلق في الهجرة غير القانونية. إن هذه المسألة لا تحرم كوسوفو من العاملين الماهرين فحسب، ولكنها تترك المهاجرين عرضة للإساءة لهم والاتجار بهم واستغلالهم. ونرحب بالخطوات العاجلة التي اتخذتها حكومة كوسوفو لمكافحة الشبكات الإجرامية وزيادة الوعي العام بالمسألة. ونحن نثني على الجهود المنسقة في المنطقة، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، للمساعدة في إيقاف الهجرة.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة بالحوار الرفيع المستوى للاتحاد الأوروبي مع صربيا. وقد شهد الشهر الماضي الذكرى الثانية لاتفاق بروكسل التاريخي الذي وقعه نائبا رئيسي الوزراء داتشيتش وثاتشي. وعلى الرغم من أن وتيرة التقدم كانت وئيدة، ينبغي ألا نقلل من شأن المسافة التي قطعتها صربيا وكوسوفو نحو تطبيع العلاقات. في العامين الماضيين، تم التوصل إلى اتفاق بشأن عدد كبير من القضايا، بما في ذلك إدارة الحدود، والتعاون الإقليمي، والقضاء، والحماية المدنية

والشرطة. وعلى الصعيد المحلي، نشهد تعاوناً جيداً، بما في ذلك الإسكان في ميتروفيتشا وعمل الشرطة في كليني.

ونهنئ البلدين على الالتزام الذي أبدياه في الحوار. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا قويا تطلعات كل من صربيا وكوسوفو في الاتحاد الأوروبي. ونحن نتطلع إلى المزيد من تنفيذ العناصر المعلقة من اتفاق بروكسل، بما في ذلك إنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية.

وأود أن أختم بنقطة معروفة. لا يمكن إنكار التقدم الآن في كوسوفو. والعلاقات مع المنطقة، ومع صربيا، هي في أقوى حالاتها. ويعترف الآن أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة، وكذلك العديد من المؤسسات الدولية. وبسبب هذا التقدم نقول مرة أخرى إن الأوان قد آن منذ وقت طويل للحد من تواتر هذه الاجتماعات. ولا تستحق الحقائق في عين المكان، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، هذا المستوى من اهتمام المجلس، لا سيما عندما يكون هناك الكثير من النداءات الملحّة في عصرنا. وإذ ننتقل إلى السنة الثالثة من الحوار بتيسير من الاتحاد الأوروبي بين صربيا وكوسوفو، علينا أن نعترف بأن الاتحاد الأوروبي، أكثر منه هذا المجلس، هو الذي سيجلب الزخم لإحراز مزيد من التقدم. لذلك يجب أن نركز جهودنا على دعم الحوار في بروكسل وليس في هذا المحفل في نيويورك.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد فريد ظريف على عرضه تقرير الأمين العام (S/2015/303) عن أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتقييمه التقدم المحرز في المقاطعة. ونرحب بمشاركة السيد إيفتسا داتشتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية صربيا، ونحن نشاطره الرأي. لقد استمعنا إلى البيان الذي أدلى به السيد هاشم ثاتشي. ونلاحظ أنه يتضمن العديد من النظريات المتكلّفة التي ليس لها تأثير على مساعدة الصرب والكوسوفيين في الإقليم.

لا تزال مشكلة كوسوفو ذات صلة وثيقة وتأثير مزعزع للاستقرار في المنطقة بأسرها، كما أظهرت الأحداث الأخيرة في مقدونيا، ولا سيما هجوم قطاع الطرق الذين يرتدون الزي الرسمي من جيش تحرير كوسوفو على حرس الحدود المقدونيين في ٢١ نيسان/أبريل، وفي حادثة كومانوفو في ٩ أيار/مايو التي أثارها وصول مجموعة كبيرة من المقاتلين من كوسوفو إلى تلك البلدة والذين كانوا يعتزمون القيام بسلسلة من الهجمات الإرهابية في أراضي مقدونيا.

إن قوة كوسوفو مدعوة إلى اتخاذ إجراءات لاستعادة الأمن والنظام في الأراضي الخاضعة لولايتها. بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تشمل ولاية قوة كوسوفو نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو وغيره من الجماعات العسكرية لألبان كوسوفو، وضمان الأمن والنظام العامين، وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بمراقبة الحدود. ونتوقع أن بعثة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الولاية المنوطة بها، سوف تساهم مساهمة فعالة في حل هذه المشاكل الواضحة فيما يتعلق بسيادة القانون. وقد دهشنا عندما علمنا أن معلومات سكوبيه عن خطط الإرهابيين قد نقلت فيما يبدو في وقت مبكر من هذا العام إلى الشركاء الدوليين الذين يقومون بدور رئيسي في ضمان أمن كوسوفو. وقد تم تجاهل الإنذار.

يُظهر حادث مقدونيا أن الصراعات العرقية لا تزال قائمة في البلقان ويسلط الضوء على الاحتمال الكبير للصراع في المنطقة. كما أن الحالة تأثرت بغياب سيادة القانون في كوسوفو نتيجة لعدم التوصل إلى تسوية لمشكلة كوسوفو ككل. وهذا يؤكد مرة أخرى الطبيعة الخبيثة لالتزام الصمت والتغطية على الحالة الحقيقية في المقاطعة. وعلاوة على ذلك، تثير الشعارات المتعلقة بألبانيا الكبرى القلق، وكذلك التلميحات المتعلقة بتوحيد ألبانيا وكوسوفو.

فالحالة بالنسبة إلى الأقلية الصربية في كوسوفو لا تزال مصدر قلق بالغ، بما في ذلك الحوادث بين المجموعات العرقية

وحالات تدنيس المواقع الأرثوذكسية الصربية. ونعتبر أن الحوار بين بلغراد وبريشتينا، بوساطة من بروكسل، أداة مفيدة في المساعدة على تحقيق الاستقرار في الحالة. وينبغي أن تتعزز حماية مصالح صرب كوسوفو من خلال إنشاء مجموعة تضم بلديات صرب كوسوفو. وقد تم التوصل إلى اتفاق على هذا النحو قبل عامين. والافتقار إلى التقدم المحرز في تنفيذ هذا الاتفاق ذو دلالة سيئة. ونحن مقتنعون بأن الحد من التوترات بين الفئات العرقية سيساعد في إعطاء المجتمع سلطات حقيقية، مما يمكنه من الإصرار على حقوق السكان الصرب في المقاطعة.

وكان هناك تأخير في إنشاء محكمة متخصصة للتحقيق في الجرائم التي يقوم بها جيش تحرير كوسوفو، بما في ذلك الاتجار بالأعضاء البشرية. ومن الغريب أن يتوقّف إنشاء هيئة من هذا القبيل على اعتماد القرارات التشريعية في بريشتينا عندما يكون واضحاً أن كوسوفو ليست على استعداد لتقييم هذه المسألة الحساسة بصورة موضوعية. وهذا إرث سلبي من الماضي القريب.

وردت تقارير عن محاولة دبلوماسيين غربيين في بريشتينا إقناع سكان كوسوفو باعتماد نص، مكتوب بالنيابة عنهم، سيحقق على ما يبدو نتائج أفضل مما لو عرضت هذه المسألة على مجلس الأمن. لا نفهم كيف يمكن أن تقترن هذه التوصيات بشعار سيادة القانون. إننا نؤكد على الحاجة إلى تحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال في أقرب وقت ممكن. وننوّه في هذا الصدد بالبيان الذي أدلى به السيد ثاتشي اليوم. ونحن نؤكد موقفنا بأن مرتكبي هذه الجرائم يجب أن يقدموا إلى العدالة، بصرف النظر عن وضعهم.

وينبغي أن نواصل بحسم الحد من مشاركة الكوسوفيين في الصراعات في الشرق الأوسط، بما في ذلك في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وغيرها من المنظمات المتطرفة. ونرى أن هذه المسألة ينبغي أن تظل أولوية لبعثة الأمم المتحدة.

وما زالت بعثة الأمم المتحدة هي الوجود الدولي الرئيسي في كوسوفو.

إن الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في الحوار بين بلغراد وبريشتينا ونقل مهام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لا يعنيان تقليص دور الأمم المتحدة في الاقليم. ونحن نرحب بالتعاون القائم بين الممثل الخاص للأمين العام ظريف وبريشتينا. وبالنظر إلى المجموعة الواسعة من المشاكل، نحث بعثة الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا من خلال اتخاذ المبادرات اللازمة. وبغية القيام بذلك، ينبغي تزويدها بجميع ما يلزم من موارد وموظفين. ونحن نرفض رفضا قاطعا محاولات التقليل من قيمة دور بعثة الأمم المتحدة، ونحث جانب كوسوفو – ألبانيا على التعاون الكامل مع وجود الأمم المتحدة.

وفي الختام، نود التأكيد على أن موقف روسيا بشأن مسألة كوسوفو لا يزال دون تغيير. فالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما فتئ نافذا تماما بوصفه صكا قانونيا دوليا يلزم الجميع. وهو لا يزال من مسؤولية مجلس الأمن.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): وأنا أيضا أود أن أشكر الممثل الخاص ظريف على إحاطته الاعلامية، وأن أرحب بنائبَي رئيسَي الوزراء داتشيتش وتاتشي في هذه المناقشة.

تشجع نيوزيلندا بشدة الحوار بين بلغراد وبريشتينا، ودعم الاتحاد الأوروبي لهذه العملية. ونحن نشيد بزعماء صربيا وكوسوفو على استعدادهم للعمل معا، ونأمل أن يستمر ذلك في جوّ بنّاء بهدف تحقيق نتائج ملموسة. فحسن القيادة والإرادة السياسية سيظلان ضروريين للوفاء بجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن في سبيل تطبيع العلاقات.

إن المصالحة على المدى البعيد تتطلب الانتباه الواجب إلى الماضي بغية الحيلولة دون عرقلة التقدم في المستقبل. ونحن ننوّه بالخطوات التي اتخذتها كوسوفو نحو إنشاء محكمة متخصصة

لمحاكمة القضايا الناشئة عن فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي. ونحث برلمان كوسوفو على اتخاذ الخطوات المتبقية اللازمة لاستكمال هذه العملية. ونحث أيضا على استمرار الاهتمام البنّاء القائم لحل المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوجه خاص التي تؤثر على الناس في شمال كوسوفو. وفي السياق نفسه، نشجع على استمرار الاهتمام بشأن المفقودين، وبذل المزيد من الجهود لمعالجة مسائل الملكية والمسائل الأخرى التي تؤثر على عودة الأشخاص المشردين.

ومشكلة المواطنين الذين يسافرون إلى الخارج بغية الانخراط في الصراعات الخارجية تشكل قلقا دوليا متزايدا، وكوسوفو ليست استثناء. وقيام برلمان كوسوفو باعتماد قانون يهدف إلى حظر تجنيد الأفراد في الصراعات الخارجية لهو خطوة هامة في مكافحة هذه المشكلة. ومع ذلك، سوف تظل هذه المسألة تتطلب ما هو أكثر من التشريع. ومثلما يظهر من الطريقة التي استخدمتها كوسوفو للقضاء على تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الخارج، فإن التأثير على تنقل الناس يتطلب استراتيجية شاملة. واستمرار التعاون القائم مع الشركاء في المنطقة، وانخراط زعماء الطوائف في العمل معا، والإصلاحات الاقتصادية بهدف تحسين الظروف لجميع سكان كوسوفو أمور هامة في مجال التصدي لمسألة المقاتلين الأجانب.

وتؤمن نيوزيلندا إيمانا قويا بكفالة أن يستمع المجلس إلى آراء الناس الذين يتأثرون بقراراته. وفي موازاة ذلك، يجب علينا أن ننظّم عمل المجلس بحيث تتحقق الاستفادة المثلى من وقته وطاقته، بغية النهوض بقضية السلم والأمن الدوليين. ونظرا لاتساع نطاق جدول أعمال المجلس، فإن تحقيق التوازن الصحيح ليس أمرا سهلا.

وبالنسبة إلى نظر المجلس في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، نحن غير مقتنعين بأن ذلك يجري على نحو ملائم. إننا نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يكون أكثر مرونة في كيفية تنظيم نفسه لرصد الحالة في كوسوفو، مع وجود مجال أكبر لكفالة أن يكون بإمكان المجلس ضبط أنشطته كي يظهر التطورات التي تحصل على أرض الواقع، بينما يعالج المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا بالشكل الكافي.

السيد برتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على تقديم آخر تقرير للأمين العام (S/2015/303) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ووزيرَي خارجية صربيا وكوسوفو، السيد داتشيتش والسيد تاتشي، على بيانيهما.

لقد اجتمع المجلس قبل أقل من أربعة أشهر لبحث الحالة في كوسوفو، (انظر S/PV.7377). وكان هذا البلد الخارج حينها من أزمة مؤسسية طويلة الأمد مسرحا لاحتجاجات عنيفة، وكان يُخشى من سيطرة المتطرفين والقوميين على الحوار الوطني. وفي هذا الصدد، نرحب بالهدوء الذي ساد الساحة السياسية في كوسوفو منذ ذلك الحين. ونرحب ترحيبا خاصا بالروح البناءة التي اتصفت بها سلطات بريشتينا، حيث أبدت استعدادها للمضي قدما نحو إيجاد حيّز سلمي وديمقراطي بشكل عام.

إن هذه البيئة المواتية قد مكّنت البلد من أن يستأنف في نهاية المطاف الحوار الرفيع المستوى مع صربيا، حسبما دعا إليه مجلس الأمن منذ عدة أشهر. ونرحب بالآفاق التي توصل إليها الاجتماع الذي انعقد في بروكسل بتاريخ ٩ شباط/فبراير، ونثني على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي وتبذلها ممثلته السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، التي زارت بلغراد وبريشتينا في أواخر آذار/مارس تحقيقا لهذه الغاية. ونحن نوليها دعمنا الكامل في هذه العملية.

وكان الاجتماع الذي انعقد في أواخر آذار/مارس خطوة ضرورية نحو التنفيذ الفعال لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وهو تمهيد لتطبيع العلاقات بين البلدين، الأمر الذي نتوق إليه

بشدة. ويشكّل الاتفاق المتعلق بالقضاء الذي تم توقيعه في ٩ شباط/فبراير خطوة أخرى نحو تفكيك الهياكل الصربية الموازية في شمال إيبار، وهو اتفاق ضروري لمستقبل كوسوفو، فضلا عن مستقبل صربيا. وندعو الأطراف إلى مواصلة التبادلات بينها مع الاستمرار في التطلع إلى المستقبل. ولم تعد المسألة مجرد مسألة العمل على تطبيع العلاقات رسميا، ولكنها باتت مسألة إعادة البناء، على المدى البعيد، لعلاقات حقيقية من حسن الجوار تكون ذات منفعة متبادلة. وفي هذا الصدد، فإن تنمية العلاقات التجارية وتوفير أمن الاستثمارات على الصعيد القانوني أمران سوف يؤديان دورا رئيسيا.

وينبغي للتقدم الذي أحرز مؤخرا ألاّ يفضي بكوسوفو أو صربيا إلى التخلي عن بذل الجهود. فالعمل الماثل أمام بريشتينا لا يزال هاما بالتأكيد. ونذكّر في هذا الصدد بأهمية إنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية في كوسوفو. ونعتقد أن مثل هذا الإجراء ضروري إذا كان المطلوب من السكان الصرب أن يحتضنوا جنسيتهم الكوسوفية تماما، ويكفّوا عن اعتبار أنفسهم أجانب بصورة خاطئة. ولا شك في وجوب إنشاء جيب للصرب، والتأكيد لهم أن كوسوفو، بشكل عام، هي أيضا بلدهم ولكن دون استعمال القوة معهم. ووحدة كوسوفو لن تتقوض بأي شكل من الأشكال نتيجة إنشاء هذا الهيكل.

وسوف يتطلب المستقبل كذلك توطيد سيادة القانون، ومن ثم مكافحة الإفلات من العقاب. ونلاحظ مع الارتياح الخطوات التي اتخذتها بريشتينا لإنشاء دوائر متخصصة بغية محاكمة الجرائم التي كشفت عنها سابقا فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي. وندعو إلى قيام برلمان كوسوفو على وجه السرعة باعتماد التعديلات الدستورية وإقرار القانون المتعلق بإنشاء دوائر متخصصة، وهو ما كان مقررا في ٢١ أيار/مايو وتأجل الآن إلى ٢٩ أيار/مايو. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعمنا الثابت لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تعمل كل يوم لتحقيق سيادة القانون والأمن في كوسوفو.

ولا يسعني أن أنهي كلامي دون تناول المنظور الأوروبي الذي نريده لمنطقة البلقان بأسرها. لقد بذلت صربيا جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة بغية زيادة الاقتراب من الاتحاد الأوروبي، عن طريق الإصلاحات الداخلية وتحسين العلاقات مع جيرانها على حد سواء. ونحن نهنئها مرة أخرى على هذه الجهود. وإننا نشجعها على متابعة التنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة مع بريشتينا، ونكرر رغبتنا في أن نراها وقد اندمجت في الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب. ويحدونا الأمل أن يكون ممكنا الآن فتح باب المرحلة الأولى من المفاوضات بسرعة.

ونحن ندرك رغبة كوسوفو في اتباع المسار نفسه وندعمها. فسوف يكون هذا المسار طويلا وصعبا، ولكنه مع ذلك ضروري لمستقبل البلد. وإننا نعلم أن زعماء كوسوفو يدركون تماما ما هو على المحك. ونكرر مجددا ثقتنا بهم ودعمنا الكامل للجهود التي يبذلونها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلة ليتوانيا.

أشكر السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، والسيد هاشم تاتشي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في كوسوفو على بيانيهما. وأشكر أيضا السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الاعلامية وجهوده المتفانية على أرض الواقع.

إننا نشهد تطورات وتغيرات إيجابية تحدث على الأرض في كوسوفو والمنطقة. ونحن نشعر بالتشجيع تجاه عزم حكومة كوسوفو على مواصلة الإصلاحات الهامة، وكفالة الاستقرار

الدائم في كوسوفو. ونرحب باستئناف الحوار الرفيع المستوى الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسيره بين بلغراد وبريشتينا. فهذه المحادثات الحيوية قد أسفرت بالفعل عن تحقيق نتائج، بما في ذلك إبرام اتفاق يتعلق بالقضاء والتكامل في مجال الحماية المدنية.

ونحن نشجع حكومة كوسوفو على الاستمرار في التركيز على المسائل المعلّقة. فتنفيذ الاتفاقات التي سبق التوصل إليها، وإعادة بناء الروابط الاقتصادية الحيوية، والمصالحة بين الطائفتين هي أمور رئيسية. وإننا نشجع كلا الطرفين على مواصلة الانخراط في حوار بنّاء، مع التركيز على مجموعة المجالات ذات الأولوية التي تحددت في آخر اجتماع رفيع مستوى انعقد في بروكسل بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل.

وهي تشمل الطاقة، والاتصالات، وتنقُّل الأشخاص بِحُرية، وإنشاء رابطة للبلديات الصربية.

ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً بدعم كوسوفو في تقدمها على مسار الإصلاح وسعيها إلى أهداف اندماجها الأوروبي. واتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، الذي نأمل أن يوقَّع هذا الصيف، سيكون علامة بارزة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو، باستيعاب كوسوفو في سياسة الاتحاد الأوروبي لغرب البلقان، ودعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية في البلد.

وإرساء الاحترام لسيادة القانون أساسي لتحقيق سلام دائم، والمساءلة عن جرائم الماضي جزء لا يتجزَّأ من تلك السيادة. وإننا نؤكد أهمية إنشاء محكمة متخصصة لمعالجة المزاعم المطروحة في تقرير مارتي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ونرحب بالتقدم المحرَز في إعداد التعديلات الدستورية ذات الصلة، وفي التشريع لإنشاء دوائر متخصصة لمحاكمة القضايا المنبثقة عن نتائج فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات والتابعة للاتحاد الأوروبي. وننوِّه بالحُكْم الإيجابي لمحكمة كوسوفو الدستورية وتعيين المدَّعي العام الجديد ديفيد شويندیمان. وإننا نتطلع إلى وفاء كوسوفو بالتزامها وموافقة البرلمان في وقت لاحق من هذا الأسبوع على التعديلات الدستورية ذات الصلة، التي تمهِّد الطريق لمحكمة متخصصة.

وإننا نرحب بالتزام سلطات كوسوفو بالسعي إلى الإصلاحات الضرورية. وبرنامج الحكومة الجديدة لفترة السنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ بداية واعدة جداً. وهو يهدف إلى التنمية الاقتصادية، والعمالة والرفاه، تحسين سيادة القانون، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وإحراز تقدم في برنامج الاندماج في الاتحاد الأوروبي، كما أشير في تقرير الأمين العام (S/2015/303). ونرحب بالتركيز الكافي من قِبَل حكومة كوسوفو على إيجاد الفرص الاجتماعية والاقتصادية للناس في كوسوفو، ممَّا سيشجِّعهم على البقاء في البلد والمساهمة في ازدهاره في المدى البعيد.

ومع بقاء الحالة الأمنية هادئة، أحطنا علماً بالدور المتواصل الذي تؤديه قوة كوسوفو في ضمان الأمن. وإننا نرحب بالتنسيق المستمر مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تؤدي أيضاً دوراً هاماً في توطيد سيادة القانون. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر بعثة الاتحاد الأوروبي على تسريع التحقيق في مقتل موظف الجمارك لديها، أودريوس شينافيتشيوس، عام ٢٠١٣. وإقرار القانون المتعلق بحظر الانضمام إلى النزاعات المسلحة خارج أراضي كوسوفو - إلى جانب دعم كوسوفو لقرار عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، بشأن مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون ضد الإرهابيين داخل المنطقة ومع الشركاء الأوروبيين والدوليين - يُثبِت عزم كوسوفو على معالجة مسألة التشدد والتطرف العنيف.

إنَّ مساعي كوسوفو لكي تكون شريكاً إقليميا مسؤولاً، وتقيم علاقات جوار طيبة هي موضع ترحيب خاص. ونحن نشجع مواصلة تعزيز التسامح العرقي والديني والتعايش

السلمي، باعتباره مساهمة مباشرة في أمن منطقة غرب البلقان واستقرارها وازدهارها.

وأخيراً، إننا، شأن العديد من الوفود حول هذه الطاولة، نعتقد أنَّ خفض مناقشة تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى مرتين في السنة، بدل الاجتماعات الفصلية، سيكون خطوة تقدمية معقولة في الاعتراف بالتقدم الجاري إحرازه في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، ومع الاستقرار في كوسوفو. ونفكر أيضاً جدول الأعمال الحافل جداً لدى المجلس والأزمات العديدة التي يتعين علينا معالجتها.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

لم تبقَ أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.